وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Mnistry of Higher Education And Scientific Reseach

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
Mohame Boudiaf University of M'sila

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير
Faculty of Economic Commercial and management sciences

قسم العلوم الاقتصادية
Department of Management Sciences

العنوان:

الاستثمار الاجنبي المباشر ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر (أكاديمي)

تخصص: نقدي ومالي

من إعداد الطالب: رحماوي هشام

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
د. سراي صالح	جامعة المسيلة	رئيسا
د. توفيق غفصى	جامعة المسيلة	مشرفا
د. زيتوني كمال	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية 2024م / 2025م

دُعَاءٌ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين

قال رسول لله صلى الله عليه وسلم

" :مَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَبْتَغِي فِيه عِلْمًا سَلَكَ للهُ بِه طَرِيقًا إِلَى الْجَنَّةِ ، وَإِنَّ الْمَلَائِكَة لَتَضَعُ أَجْنِحَتَهَا رِضَاءً لِطَالِبِ الْعِلْمِ ، وَإِنَّ الْعَالِمَ لَيَسْتَغْفِرُ لَه مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ حَتَّى الْحِيتَانُ فِي الْمَاءِ ، وَفَضْلُ الْعَالِمِ عَلَى الْعَابِدِ كَفَضْلِ الْقَمَرِ عَلَى سَائِرِ الْكَوَاكِبِ ، إِنَّ الْعُلَمَاءَ وَرَثَة الْأَنْبِيَاءِ ، إِنَّ الْأَنْبِيَاءَ لَمْ يُوَرِّثُوا دِينَارًا وَلَا دِرْهَمًا إِنَّمَا وَرَّثُوا الْعِلْمَ فَمَنْ أَخَذَ بِه أَخَذَ بِحَظٍّ وَافِرٍ."

إهداء

الحمد لله الذي بنعمته تتم به الصالحات والهم صلي على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً الشكر لله عز وجل على ما قدمه لي من نجاح وتوفيق وفهم وعمل ...و إلي قرة العين.....إلي من وضعت الجنة تحت قدميها....إلي التي حرمت نفسها وأعطتني، ومن نبع حنانها سقتني..... إلي من وهبتي الحياة أمنتي الحب والحنان ، ربتني بلطف وعلمتني كلمة الشرف و الحياة .....إلي تلك المرآة العظيمة.....صديقتي وحبيبتي.....أمـــــــــــــــــــي الحنونة إلي أعظم الرجال صبرا ورمز الحب والعطاء.....إلي الذي تعب كثيرا من أجل راحتي وأفني حياتها من أجل تعليمي وتوسمي في درجات العلى والسمو إلي ذلك الرجل الكريم و حبيبي .....أبـــــــــــــي العزيز الى استاذي الفاضل غفصي توفيق الذي قدم لي يد العون طوال مشواري الدراسي والذي اشرف على مذكرة التخرج الخاصة بي اقول لك من هذا المنبر شكرا جزيلا وجزاك الله كل خير .إلي من جمعتهم معي ظلمة الرحم ...إلي من يعشعش في ظل وجودهم أملي إخوتي وأخواتي وإلى جميع افراد العائلة .إلي جميع اصدقائي رياض، هشام ، نبيل، ابراهيم، صابر كروس، صابر زروق، ايوب، فارس, وعلاء, حمزة، بلال، ياسين اهاب، شعيب، طيب، براهيم ، عبد الرحمان، ساعد ، صالح إلي كل من يحمل لقب رحماوي .....وإلي جميع طلبة الاقتصاد وخاصة طلبة قسم العلوم الاقتصادية .....إلي كل من علمني حرفا طيلة حياتي...إلي كل من جمعني بهم القدر وفرقني عنهم القدر....إلي كل من في قلبي ونساه قلم

ملخص الدراسة

تهدف هذه المذكرة الى دراسة واقع الاستثمار الاجنبي المباشر ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال استعمال المنهج الوصفي والتحليلي ولقد سلطنا الضوء على مفاهيمه واشكاله ومحدداته , واهم اهدافه بإلاضافة الى تحليل العلاقة بينه وبين مجموعة من مؤشرات الاقتصادية الكلية مثل الناتج المحلي والتضخم والبطالة وسعر الصرف واستنتجنا منهم ان الاستثمار الاجنبي له اثر كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر.

abstract

This memorandum aims to study the reality of foreign direct investment and its role in achieving economic development through the use of the descriptive and analytical approach. We have shed light on its concepts, forms, and determinants, and its most important objectives, in addition to analyzing the relationship between it and a group of macroeconomic indicators such as the gross domestic product, inflation, unemployment, and the exchange rate. We concluded that foreign direct investment has a major role in achieving economic development in Algeria.

فهرس المحتويات

إهداء

ملخص الدراسة

فهرس المحتويات

مقدمة.....أ

الفصل الأول

الإطار النظري الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الاقتصادية

تمهيد..... 5

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي الاستثمار الأجنبي 6

المطلب الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر 6

المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر..... 8

المطلب الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.....11

المبحث الثاني: ماهية التنمية الاقتصادية.....12

المطلب الأول: أسس التنمية الاقتصادية 12

المطلب الثالث: أهداف وأهمية التنمية الاقتصاد 14

المطلب الرابع: عناصر ومؤشرات التنمية الاقتصادية.....17

المبحث الثالث: انعكاسات الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية.....20

المطلب الأول: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالناتج المحلي.....20

المطلب الثالث: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بميزان المدفوعات 21

المطلب الرابع: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالبنية الداخلية ونقل التكنولوجيا 22
المطلب الخامس: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر ببعض المتغيرات الأخرى: سعر الصرف، الإنفاق العام، التضخم، سعر الفائدة.....24
خلاصة الفصل: 27

الفصل الثاني

دراسة حالة تطور الاستثمار الاجنبي المباشر واثره على بعض المتغيرات في الجزائر 2004-2023

تمهيد.....29
المبحث الأول: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر 30
المطلب الأول: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر 30
المطلب الثاني: تقييم واقع المناخ الاستثمار في الجزائر 34
المبحث الثاني: الاستثمار الاجنبي المباشر واهم المتغيرات التي يؤثر عليها 39
المطلب الأول: اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على البطالة والتضخم 39
خلاصة الفصل 53
خاتمة عامة.....55
قائمة المراجع:.....58

فهرس الجداول

الجدول رقم (01): تطور حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة(2010 –2022) 30
الجدول رقم (02) تطور حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر إلى الجزائر خلال الفترة(2010-2022) 33
الجدول رقم (03): مؤشر سهولة اداء الاعمال خلال الفترة (2015 –2020) 34
الجدول رقم (04): ترتيب الجزائر بمؤشر مدريكات الفساد حسب المنظمة الشفافية الدولية 37

فهرس الأشكال

الشكل رقم (01): تطور الاستثمار الأجنبي والمباشر ومعدل البطالة في الجزائر في الفترة 2004–2023 40
الشكل رقم (02): تطور الاستثمار الأجنبي المباشر والتضخم في الجزائر في الفترة 2004–2023 42
الشكل رقم (03): تطور الاستثمار الأجنبي المباشر وسعر صرف الدولار مقابل الدينار الجزائري في الفترة 2004–2023..... 46
الشكل رقم (04): تطور الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو الناتج المحلي في الجزائر في الفترة 2004–2023 49

مقدمة

لقد تعاظم دور الإستثمارات الأجنبية المباشرة على الصعيد العالمي حيث أن جميع دول العالم مهما كانت مستويات تطورها تتعامل مع هذه الإستثمارات, وهذا نظرا لما تحققه من عوائد على الدول المضيفة, حيث أنه في بداية هذا العقد وفي الظروف العالمية المتحولة والمعروفة باسم العولمة أصبح العديد من الدول النامية في حاجة ماسة إلى الإستثمارات الأجنبية المباشرة, نتيجة للانخفاض المصادر الداخلية بسبب عدم كفاية المدخرات المحلية, كما أن البديل الآخر الخاص بالقروض الأجنبية أثبت عدم فعاليته جراء النتائج المترتبة عنه حيث أصبح أغلب الدول النامية تعاني عجز عن الوفاء بالتزاماتها, وهكذا فإنه في ظل تصاعد مؤشرات المديونية وتضخم التكاليف المرافقة لاقتراض الدول النامية من العالم الخارجي فإن مصادر التمويل التي تبقى متاحة أمامها تنحصر في العمل على جلب الإستثمار الأجنبي المباشر من جهة وتنشيط الإستثمار المحلي من جهة أخرى.

من هذا المنطلق اشتد التنافس بين الدول على جذب المزيد من الإستثمارات الأجنبية المباشرة التي تأثر على سعر الصرف، الإنفاق العام، التضخم، سعر الفائدة وخاصة الناتج والعمالة والمتغيرات كثيرة الأخرى, التي تعيق طريقها ومنحها الحوافز والضمانات التي تسهل قدومها ودخولها السوق المحلي، حيث قامت كل الدول النامية بوجه عام بسن تشريعات تمنح حوافز مغرية للمستثمرين الأجانب وتزيل كل القيود التي تقف في طريقهم.

والجزائر من بين الدول التي تحاول جذب الإستثمار الأجنبي المباشر إليها والظفر بمزاياه، وذلك من خلال إتباع سياسات اقتصادية مناسبة، واستخدامها للعديد من الحوافز والامتيازات المالية والتمويلية لدفع وتطوير المناخ الاستثماري بها، ورغم عوامل جذب الإستثمار الأجنبي المباشر المتوفرة بالجزائر إلا أن هناك جملة من العوائق التي تحدد من جاذبيتها للإستثمار..

تتعدد اشكال الاستثمار الاجنبي المباشر, وتتنوع محدداته بحسب طبيعة الاقتصاد الوطني وبيئة الاعمال فيه, كما تختلف اهدافه بينما هو اقتصادي بحت كتحقيق الارباح, ما هو استراتيجي كالوصول الى الاسواق او الموارد. ومن هذا المنطبق, تبرز اهمية دراسة علاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر وبعض المؤشرات الاقتصادية الكلية, وعلى راسها الناتج الملحي الاجمالي, معدلات البطالة, التضخم, سعر الصرف وذلك من اجل تقييم فعالية هذا الاستثمار في دعم المسار التنموي الوطني.

الإشكالية:

و من ما سبق يتجلى لنا طرح الإشكالية التالية:

1 – ما هو دور الاستثمار الاجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر

الأسئلة الفرعية

1–هل تطور الاستثمار الاجنبي المباشر يؤثر على تطور التنمية الاقتصادية؟

2-ما مدى ضرورة تقييم واقع مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر؟

-3هل توجد علاقة للاستثمار الاجنبي المباشر مع البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة (2004– 2023)؟

4–هل يؤثر الاستثمار الاجنبي المباشر سعر الصرف والناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة (2004–2023)؟

الفرضيات:

1-يؤثر الاستثمار الاجنبي المباشر على تطور التنمية الاقتصادية في الجزائر

-2يجب دراسة وتقييم واقع مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر لما له من اهمية في جذب الاستثمارات الاجنبية والمحلية

-3 توجد علاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر مع البطالة والتضخم

-4يؤثر الاستثمار الاجنبي المباشر على سعر الصرف والناتج المحلي في الجزائر

أهداف وأهمية من الدراسة:

الغرض من هذه دراسة موضوع ما يلي:

-تبيان مدى تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على العمالة أي اختبار مدى صحة الفرضيات.

- إبراز الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم التنمية الاقتصادي بالدول النامية.

-محاولة البحث عن طرق قياس علاقة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالتنمية الاقتصادية عن طريق

استخدام انعكاسات في الجانب الإطار النظري .

-تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر بالدول ومحاولة تفسير العلاقة التي تربط الاستثمار الأجنبي المباشر بالدول الاقتصادية في الدول.

- محاولة إضافة شيء جديد للدراسات السابقة في هذا الميدان.

أما أهمية دراسة موضوع، تكمن في التعرف على الدور الذي يلعبه هذا الأخير في المساهمة في رفع معدلات التنمية الاقتصادي بالدول.هناك الكثير منها:

1-ابراز دور الاستثمار الاجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية

2-اظهار اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر في تطوير الاقتصاد الوطني

3-ابراز بعض المتغيرات التي يؤثر عليها الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

حدود الدراسة:

-يمكن حصر حدود الدراسة الحدود المكانية والزمنية اقتصر الاطار المكاني للدراسة على الجزائر خلال الفترة ما بين2004-2023.

منهج الدراسة:

فيما يخص الجانب النظري سنعتمد على المنهج الوصفي لسرد مختلف المفاهيم حول الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الاقتصادي وانعكاسات الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية, والمنهج التحليلي لمعالجة جانب التطبيقي للدراسة.

الفصل الأول

الإطار النظري الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الاقتصادية

تمهيد

تولي دول العالم كافة اهتمام واسع النطاق لموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر، ففي ظل العولمة الاقتصادية أصبح العالم ساحة مفتوحة للمنافسة على اجتذابه من خلال سياسات وبرامجها الترويجية وتوفير السبل والوسائل للمستثمرين المحليين والأجانب لتنفيذ المشروعات المختلفة على أراضيها لما له من أهمية نسبية كمصدر لرؤوس الأموال الاستثمارية، وباعتباره يساهم في زيادة معدلات التنمية الاقتصادية، فضلا عن ما تأثره على عدة من المتغيرات وعوامل كثيرة والتي توفير فرص العمل بالدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر، هذا ما سنحاول معرفته من خلال هذا ثلاث المباحث وهم:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي الاستثمار الأجنبي

المبحث الثاني: ماهية التنمية الاقتصادية

المبحث الثالثّ: انعكاسات الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي الاستثمار الأجنبي

لقد ضل الإستثمار الأجنبي يجذب اهتمام الشركات والدول ولقد زاد الاهتمام به أكثر فأكثر في السنوات الأخيرة نظرا للإمكانيات التي توفرها للدول النامية، حيث أن معظم السياسات الإقتصادية تشجع الإستثمار الأجنبي في شتى الميادين، وفي ما يلي سنتطرق إلى ماهية الإستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

هذا المطلب في ما يلي سنتطرق إلى تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر بالتفصيل.

أولا: تعريف الاستثمار

إن مفهوم الإستثمار في اللغة لم يخرج من كونه طلب الحصول على الثمرة وثمرة الشيء ما تولد عنه وثمرة الرجل ماله أي أحسن القيام به ونماه[1]"أما رجال الاقتصاد فقد اختلفوا بشأن إيراد تعريف أو مفهوم اقتصادي موحد للإستثمار فمنهم من ذهب إلى تعريفه بأنه :عبارة عن الإضافة الجديدة من المنتجات الإنتاجية، أو الرأسمالية إلى رأسمال الدولة المتاح في حين عرفه آخرون بأنه : عبارة عن التوظيف المنتج لرأس المال أو هو عبارة عن توجيه للأموال نحو استخدامات تؤدي إلى إشباع حاجات اقتصادية[2] .

كما يعرف أيضا على أنه :النشاط الذي يترتب عليه القيام بخلق طاقة جديدة للمؤسسات من خلال إضافة وحدات إنتاجية جديدة أو استبدال الأصول الحالي بأصول أكثر كفاءة وطاقة, "يعرف كذلك على أنه :استخدام المدخرات في تكوين الطاقات الإنتاجية الجديدة اللازمة لعمليات إنتاج السلع والخدمات والمحافظة على الطاقة الإنتاجية القائمة أو تجديدها.

---

[1] محمد محمد أحمد سويلم، استثمارات الأجنبية في مجال العقارات، دراسات مقارنة بين القانون والفقه الإسلامي، الطبع 01، إسكندرية، منشأة المعارف الإسكندرية، 2009 ،ص 23 .

[2] موسى بودهان، القوانين الأساسية للإستثمار في الدول المغاربية، نصوص منقحة وفقا لأحداث تعديلاتية، دار مدني, الجزائر، 2006ص22.

من ناحية أخرى قد يكون الإستثمار داخليا(وطنيا)وذلك عند تكوين رأس مال داخل الدولة أو خارجيا(أجنبي)وهو استثمار خارج الحدود الوطنية للمستثمرين وبذلك يعد استثمارا أجنبيا للبلد المستثمر فيه[1].

ثانيا: الاستثمار المباشر

يكون الإستثمار مباشرا عندما تقوم إحدى المؤسسات أو المستثمرين بشراء وتملك الأصول الرأسمالية(الآلات، المعدات،.....الخ)أو المشاركة في تأسيس الإستثمارات الرأس مالية كشركات المساهمة، أو شركات التضامن وفي هذه الحالة يكون للمستثمر حصة تؤهله للمشاركة بالإدارة أو التأثير على قرارات إدارتها.

ثالثا: التعريف الجزائري للاستثمار الأجنبي

لم يرد تعريف للاستثمار الأجنبي المباشر في القوانين وفي الجريدة الرسمية:

1- القانون 22-18: المتعلق بالاستثمار لم يضع تعريف له بل يهدف هذا القانون إلى تشجيع الاستثمار بتدف تطوير قطاع النشاطات ذات الأولوية وذات قيمة مضافة عالية بالإضافة إلى تعميم استعمال التكنولوجيا الحديثة ويرسخ هذا القانون مبدأ حرية الاستثمار [2].

2- المرسوم التشريعي رقم 12/93: لم يشمل تعريف الاستثمار بل تحديد مجال تطبيقه واحتفظ هذا المفاهيمي الكلاسيكي للاستثمار الأجنبي المباشر دون الإدراج للأشكال الجديد المرسوم الإستثمار[3].

3- القانون رقم 09/16: عرفت المادة من الاستثمار أنه :يقصد بالاستثمار ما يلي

- اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة.
- المساهمات في رأس مال الشركة.

يهدف إلى تطوير الاستثمار مع التخلي عن الخوصصة كشكل من أشكال الاستثمار

بصفة عامه ومن خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف الإستثمار على أنه: التضحية بأموال يمتلكها الفرد أو الأطراف الأخرى في فترة زمنية معينة بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية سواء كان ذلك محليا أو أجنبيا تعوضه على القيمة الحالية للأموال المستثمرة .

من هذه كل التعاريف نستنتج أن على أنه تلك الاستثمارات المحفظية التي تتدفق داخل الدولة في شكل قروض مقدمة من أفراد أو هيئات أجنبية عامة أو خاصة، أو تأتي في شكل اكتتاب في الصكوك

---

[1] معاوية أحمد حسين، الإستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الإقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الملتقى السنوي السابع عشر لجمعية الإقتصاد. السعودية، الرياض، 2009 ، ص22

[2] القانون22 -18, المتعلق بالاستثمار, العدد رقم 50 من الجريدة الرسمية.

[3] المرسوم التشريعي رقم 12/93: المتعلق بترقة الاستثمار, العدد 64 من الجريدة الرسمية.

الصادرة عن تلك الدولة، أو في المشروعات التي تقوم بها سواء تم الاكتتاب عن طريق السندات التي تحمل فائدة ثابتة أو عن طريق الأسهم، بشرط أن لا يكون للأجانب الحق في الحصول على نسبة من الأسهم تخول لهم حق إدارة المشروع[1] .

المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بكثير من إشكال على مستوى المحلي والأجنبي ونذكر منها [2] :

أ. الإستثمار المشترك:

يتمثل الإستثمار المشترك في اشتراك دولتين أو أكثر على المستوى الحكومي أو الخاص بغرض إنتاج سلع أو خدمات لأغراض السوق المحلية أو الإقلىمية أو للتصدير، فهو يعتبر شكلا من أشكال التحالفات الإستراتيجية من خلال، امتلاك أو المشاركة في مشروعات الأعمال بىن طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة.

فإلى جانب المشاركة في أرس المال قد تمتد المشاركة إلى الإدارة والخبرة والعلامات التجارية، كذلك يرتبط الاستثمار المشترك

- شراء جهة أجنبية حصة من شركة محلية، وهو ما ىؤدي إلى تحويلها إلى مشروع مشترك .
- مشاركة جهة محلية في شركة أجنبية تعمل داخل الاقتصاد المضيف بالشكل الذي يحوله إلى مشروع مشترك، بالإضافة إلى تأميم حصة من الشركات الأجنبية التي تعمل داخل الاقتصاد المضيف.
- يتميز الإستثمار المشترك باستخدام أحدث التقنيات المتقدمة التي توصلت إليها الشركات الأجنبية والتي من شأنها المساهمة في إنتاج سلع ذات جودة عالية، وهذا ما يساعدها على المنافسة في الأسواق العالمية، هذا إلى جانب بناء مشاريع اقتصادية واسعة الإنتاج، وهو ما يساعد على الاستفادة من اقتصاديات الحجم. إلى جانب ذلك، يرتبط الإستثمار المشترك بمجموعة الخصائص التالية :

[1] عمر هاشم محمد صدقة، ضمانات الاستثمارات الأجنبية في القانون الدولي، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص3

[2] نعيمة العربي, مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية, مخبر أرس المال البشري والأداء، جامعة الجزائر , مجلد 08, عدد01, 2022 ص385.

- أنه عبارة عن اتفاق طويل الأجل لممارسة نشاط إنتاجي داخل البلد المضيف، هذا الإنفاق يكون بين طرفين استثماريين أحدهما وطني والأخر أجنبي.
- أن الطرف الوطني قد يكون شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص.

قيام أحد المستثمرين الأجانب بشراء حصة من شركة وطنية قائمة يؤدي إلي تحويل هذه الشركة إلي شركة استثمار مشترك.

- طرفا الإستثمار سواء الطرف الوطني أو الأجنبي تكون مشاركتهما في مشروع الإستثمار من خلال المشاركة بحصة في رأس المال أو كله على أن يقدم الطرف الأخر التكنولوجيا أو قد تكون المشاركة من خلال تقديم الخبرة والمعرفة أو العمل أو التكنولوجيا أو تقديم المعلومات أو المعرفة التسويقية.
- حق كل طرف من أطراف الإستثمار في المشاركة في إدارة المشروع المشترك، وهذا يعتبر أهم فارق يميز الإستثمار المشترك عن بقية العقود الأخرى كعقود الإدارة واتفاقيات الصنع أو مشروعات تسليم المفتاح.

ب. الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي:

تعتبر الإستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي من أكثر أنواع الاستثمارات تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسيات، وذلك باعتبار أن المستثمر الأجنبي يحتفظ بحق ملكية المشروع الاستثماري ملكية كاملة واحتفاظه بحق إدارته والتحكم في كل عملياته، هذا وتأخذ الإستثمارات المملوكة صورا مختلفة.

بناء مشروع جديد، أو شراء مشروع قائم، بالإضافة إلى أنه في حالة ما إذا كانت الشركة الدولية تملك مشروعا إنتاجيا في البلد فإنه يتم شراء شركة توزيع في البد المضيف لتستحوذ على شبكة التوزيع التي تملكها هذه الشركة بالفعل يرتبط هذا النوع من الإستثمارات مجموعة من المزاىا والعيوب، يمكن تلخيصها من خلال مايلي :

تتمثل مزايا الإستثمارات المملوكة بالكامل من طرف المستثمر الأجنبي بالنسبة للدول المضيفة من خلال زيادة حجم تدفقات رأس المال الأجنبي إلى الدول المضيفة، كما أنه ونظرا لكبر حجم هذا النوع من المشروعات الاستثمارية فإن هذا يؤدي إلى إشباع حاجة المجتمع المحلي من السلع أو الخدمات المختلفة مع احتمالات وجود فائض للتصدير أو تقليل الواردات مما يترتب على هذا تحسن ميزان مدفوعات الدولة المضيفة.فضلا عن ذلك يساهم هذا النوع من الإستثمار في التحديث التكنولوجي على

نطاق كبير وفعال في الدولة المضيفة بالمقارنة بالأشكال الأخرى للاستثمار الأجنبي خاصة أشكال الإستثمار غير مباشر.

غير أن أهم ما يعاب عليه، أن الكثير من البلدان النامية تتردد في قبول هذا النوع من الإستثمار وذلك تخوفا من التبعية الاقتصادية واحتكار الشركات المتعددة الجنسيات لأسواق الدول النامية المضيفة لهذه الإستثمارات، إلا أن هناك دول نامية من أجل جذب المزيد من الإستثمارات الأجنبية تسمح بهذا النوع من الإستثمارات مثل كوريا الجنوبية، البرازيل، المكسيك... إلخ.

من جهة أخرى،[1] يحقق الطرف الأجنبي من الإستثمارات المملوكة كليا للمستثمر الأجنبي حرية كاملة لإدارة المشروع بمختلف أنشطته، الإضافة إلى كبر حجم الأرباح المتوقع الحصول عليها والناتجة عن إنخفاض تكلفة مدخلات أو عوامل الإنتاج بأنواعها المختلفة في الدول النامية, لكن ومقال ذلك يحتاج هذا النوع من الإستثمارات إلى رؤوس أموال ضخمة مقارنة مع الإستثمارات المشتركة, إضافة إلى الأخطار غير التجارية التي قد يتعرض لها المشروع المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي مثل التأميم والمصادرة والتصفية الجبرية أو التدمير الناجمة عن عدم الإستقرار السياسي أو الاجتماعي أو الحروب الأهلية في الدول النامية المضيفة ، خصوصا إذا كان الإستثمار في الصناعات الإستراتيجية مثل صناعة البترول والأسلحة والأدوية....

ث . مشروعات التجميع:

يأخذ هذا النوع من الإستثمار شكل الاتفاقيات بين الطرفين الأجنبي والمحلي، حيث يتم بموجبها قيام الطرف الأجنبي المستثمر بتزويد الطرف المحلي المستقبل للاستثمار بمكونات أو مواد أولية أو أجزاء من منتوج معين يتم تجميعه في الدول المضيفة.

وبذلك، تعتبر مشروعات التجميع شكل وسط بين الامتلاك الكلي المحلي والامتلاك الكلي الأجنبي، حيث يضل العمل في نطاق اتفاقية بين الطرفين، من جهة الأجنبي بصفته صاحب علامة تجارية أو صاحب مواصفة قياسية لمنتج معين يريد دخوله السوق المحلية دون انتقال استثماراته بشكل مباشر ولكن بانتقال منتجه مجز.

3:الاستثمار في المناطق الحرة :

[1] نعيمة العربي, مرجع سبق ذكره ,ص65.

يكون الاستثمار الأجنبي هنا بعيدا عن الخضوع لقوانين الدولة المضيفة، فهو يعمل من خلال قوانين خاصة به تنضم له عملية إنشاء المشروعات الاستثمارية، وبالتالي تتمتع بإعفاء كامل من الرسوم والضرائب المفروضة على المشروعات الاستثمارية في المناطق الحرة داخل الدولة المضيفة ويعد أهم هدف لإقامة المناطق الحرة هو تشجيع وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

ونجد ان مختلف البلدان في أنحاء العالم قد حققت نجاحا باهرا عن طريق المناطق الحرة التي أنشأتها، كما حدث في جمهورية الدومنيك في البحر الكاري، حيث أصبحت تعتبر مصدرا رئيسا للمنسوجات والملابس والأحذية والبضائع الالكترونية المصدرة الى الولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

تتلخص محددات لاستثمار الأجنبي في أي دولة بالمحددات التالية[1]:

أولا :البيئة السياسية :

تعتبر هذه السياسة من العوامل القادرة على توجيه الاستثمار إلى بلد دون آخر وتتكون هذه البيئة من:

1-الاستقرار السياسي المحلي.

2-المخاطر الإقليمية.

3-العلاقات الدولية.

ثانيا :العوامل الاقتصادية :

يشترط في هذا العامل الوجود للاستقرار السياسي ، إلا أنه يوجد عوامل اقتصادية التي تساعد في جلب أو عدم جلب الاستثمارات الأجنبية ومن بين هذه العوامل ما يلي [2]:

1. حجم الناتج المحلي.
2. معدل التضخم.
3. مستلزمات الإنتاج والأجور وتوفير الأيدي العاملة؛
4. الإجراءات البيروقراطية؛
5. الموقع الجغرافي؛
6. الانفتاح الاقتصادي.

ثالثا :البيئة التشريعية والقانونية:

[1] ماجد أحمد عطا الله، إدارة الاستثمار، الأردن, الطبعة 01، 2011 ، ص101 .

[2] خلفان أحمد عيسى، إدارة الاستثمار والمحافظة المالية، مصر , الطبعة 01، 2016 ، ص193 .

يوجد عدد من القوانين التي تؤثر على الاستثمارات الأجنبية ومن بينها :

- قانون الضريبة
- قوانين تشجيع الاستثمار.

رابعا :البيئة الثقافية والاجتماعية والدينية:

بعد الاطلاع على مفهوم الاستثمار وعلى محدداته لابد من التطرق إلى التضخم الذي عرف بأنه الزيادة النسبية في المستوى العام للأسعار خلال فترة من الزمن أو انخفاض القيمة الحقيقة لكمية النقود مع كل ارتفاع في الأسعار[1].

حيث أن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى ارتفاع الأجور وبالتالي أسعار المستلزمات الإنتاجية اللازمة للمشروع الاستثماري وهذا ما يؤدي إلى عدم قدرة المنتج على منافسة المنتجات الدولية الأخرى في الأسواق الدولية وهذا ما يجعل المشروع الاستثماري لا يحقق الأرباح التي يحاول الوصول إليها تقليل الأرباح[2].

المبحث الثاني: ماهية التنمية الاقتصادية

في هذا المبحث سنتطرق إلى أهم عناصر في عنوان التنمية الاقتصادية وهم أسس و أهداف وأهمية وعناصر ومؤشرات وفيهم كما يلي:

المطلب الأول: أسس التنمية الاقتصادية

لولا قضية التخلف التي عان منها كثير من الدول لظل النمو و التنمية الاقتصادية مصطلحا واحدا، حيث كان ينظر لهما بأنهما زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، أي زيادة الاستثمار المنتج في تنمية الإمكانيات المادية و البشرية لإنتاج الدخل الحقيقي في المجتمع، ولكنهما يختلفان في المضمون والأهداف و في القضايا التي يعالجانها .

لقد اهتم الاقتصاديون الأوائل من أصحاب المدراس الاقتصادية بمسألة النمو والتنمية في كتاباتهم إلا أنها لا تغدوا على أن تكون أفكارا عامة لم تتطرق إلى موضوع التنمية بنوع من التخصص لكنها وفي حقيقة الأمر اعتبرت القاعدة التي مهدت لأفكار نظريات ونماذج النمو الحديثة.

[1] عبد اللطيف مصطفى، محمد بوزيان، أساسيات النظام المالي واقتصاديات الأسواق المالية، الجزائر الطبعة 01، 2015 ، ص 53.

[2] ماجد أحمد عطا الله، مرجع نفسه، ص102.

فقد وضع هؤلاء الاقتصاديون النظريات التي ركزت على عوامل الإنتاج أو على علاقات الإنتاج وبيئته كما صاغوا النماذج الذهنية والرياضية متدرجة التعقيد واختبروها ير أن الأساس النظري لاقتصاد

التنمية, تشكل غداة الحرب العالمية الثانية مع انطلاق عملية إزالة الاستعمار من الدول النامية وإرساء قواعد و اتفاقيات بروتن وودز التي بدأت في طرح مشاكل التنمية في هاته البلدان، إلا أن موضوع التنمية لم يبقى محتكرا على المفهوم أو معنى واحد فقد تغير ذلك خلال العقود الستة الأخيرة، ففي عقدي الخمسينات و الستينات من القرن الماضي استند هذا المفهوم إلى مؤشرات كمية خالصة, وهذي هي ابرز المفاهيم التنمية الاقتصادية:

- التنمية الاقتصادية تشمل جميع جوانب الحياة في المجتمع وتتجاوز بذلك مفهوم النمو الاقتصادي الذي غلب على الكتابات الأولى في مجال التنمية.

-التنمية الاقتصادية هي العملية التي بمقتضاها يجري الانتقال من حالة التخلف إلى التقدم ويصاحب ذلك العديد من التغيرات الجذرية و الجوهرية في البنيان الاقتصادي.

-التنمية الاقتصادية هي ذلك التطور ألبنياني للمجتمع بأبعاده الاقتصادية و الاجتماعية والفكرية و التنظيمية من أجل توفير الحياة الكريمة لجميع الأفراد.

ويرتكز هذا التعريف على عنصرين أساسين هما تغير بنياني وتوفير الحياة الكريمة" فالتنمية الاقتصادية بهذا المعنى تعني إحداث تغيير جوهري في النسب والعلاقات التي يتميز بها الاقتصاد الوطني مثل معدل الادخار ومعدل الاستثمار ونسب القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي....الخ[1].

-التنمية الاقتصادية هي عملية يزداد فيها الدخل القومي ودخل الفرد في المتوسط بالإضافة إلى تحقيق معدلات عالية من النمو في قطاعات معينة تعبر عن التقدم[2].

-التنمية الاقتصادية هي عملية متعددة الأبعاد تنطوي على تغيرات هامة في الهياكل والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية وكذلك في سلوكيات ومواقف أفراد المجتمع وجماعاته

[1] مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر ،الأردن، الطبعة 01، 2007 ص -123 122.

[2] شريط عابد وآخرون، الخلدونية في العلوم الاقتصادية، جامعة ابن خلدون، تيارت، العدد 01، 2012 ،ص76 .

المختلفة وهي تحسين حقيقي في نوعية الحياة يكلفها المجتمع لأفراده[1].

المطلب الثالث: أهداف وأهمية التنمية الاقتصاد

تكمل أهداف وأهمية التنمية الاقتصادية في ما يلي:

أولا: أهداف التنمية الاقتصادية

للتنمية الاقتصادية أهداف عديدة تدور كلها حول رفع مستوى معيشة الأفراد وتوفير أسباب الحياة

الكريمة لهم، وسنوضح فيما يلي إلى طرح الأهداف الأساسية التي يجب أن تتبلور حولها الخطة العامة للتنمية الاقتصادية في الدول النامية وهي كالآتي:

1-زيادة الدخل القومي:

تعتبر زيادة الدخل القومي أهم أهداف التنمية الاقتصادية في الدول النامية ذلك بأن الغرض الأساسي الذي يدفع هذه البلدان إلى القيام بالتنمية الاقتصادية هو فقرها وانخفاض مستوى معيشة أفرادها, وتزايد سبيل للقضاء على كل هذه المشاكل سوى زيادة الدخل القومي والدخل الفردي نمو عدد سكان أي زيادة في الدخل القومي الحقيقي لا النقدي، أي ذلك الذي يتمثل في السلع والخدمات التي تنتجها المواد الاقتصادية, خلال فترة زمنية معينة وليس هناك شك في زيادة الدخل القومي الحقيقي في أي بلد من البلدان وإنما تحكمها عوامل معينة كمعدل الزيادة في السكان وإمكانيات البلد المادية والغنية فمثلا كلما كان معدل الزيادة في السكان كبيرا كلما اضطرت الدولة إلى العمل على تحقيق نسبة أعلى للزيادة في الدخل القومي، كلما توفرت أموال أكثر وكفاءات أحسن كلما سمح بتحقيق نسبة زيادة في الدخل القومي الحقيقي أيا كان حجم هذه الزيادة أو نوعها إنما تعتبر من أولى أهداف التنمية الاقتصادية وأهمها

على الإطلاق في الدول المتخلفة اقتصاديا.

2- رفع مستوى المعيشة:

يعتبر تحقيق مستوى المعيشة من بين الأهداف العامة التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها في الدول المتخلفة اقتصاديا، ذلك أنه من المتعذر تحقيق الضروريات المادية للحياة وتحقيق

[1] Ouserir Menouer , Revue des Refumes Economiques et Intégrations en Economique Mondiale opcit ,p5

مستوى ملائم للصحة والثقافة ما لم يرتفع مستوى معيشة الأفراد بدرجة كافية لتحقيق مثل هذه الغايات فالتنمية الاقتصادية ليست مجرد وسيلة لزيادة مستوى المعيشة بكل ما يتضمنه هذا التغيير من معنى لأن التنمية الاقتصادية إذا وقفت عند حد خلق زيادة الدخل القومي فإن هذا قد يحدث فعلا غير أن هذه الزيادة لا تكون مصحوبة بأي تغيير في مستوى المعيشة ويحدث ذلك عندما يزيد السكان بنسبة أكبر من نسبة زيادة الدخل القومي تجعل من المتعذر تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل وبالتالي انخفاض مستوى المعيشة وكذلك حل نظام توزيع الدخل لو كان مختلا في هذه الحالة تتحول معظم الزيادة التي تحققت في الدخل القومي إلى الطبقة المسيطرة على النشاط الاقتصادي وهي عادة لا تكون إلا قلة من الناس.[1].

3- تقليل التفاوت في الدخول وفي الثروات:

قدرة الجهاز الإنتاجي، وزيادة تعطل العمال ذلك بأنه لو أعيد إنفاقه على شراء السلع والخدمات في السوق للعمل على زيادة نشاط الأعمال وبالتالي زيادة تشغيل العمال، لذلك فليس من المستغرب اعتبار تقليل التفاوت في الدخول والثروات من بين الأهداف العامة التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها.

4- تعديل التركيب النسبي

هناك أهداف أخرى أساسية للتنمية الاقتصادية تدور كلها حول تعديل التركيب النسبي للاقتصاد القومي ونعني بذلك عدم قدرة البلاد على الاعتماد على قطاع واحد من النشاط كمصدر للدخل القومي، سواء كانت تعتمد على الزراعة فقط أو البحث في تنشيط ودعم قطاع الصناعة لذا يجب أن تقترن التنمية الاقتصادية ببناء الأساس المادي للتقدم والمتمثل في قاعدة واسعة للهيكل الإنتاجي وذلك ببناء الصناعات الثقيلة التي تمد الاقتصاد القومي باحتياجاته اللازمة لعملية إعادة الإنتاج، فالاعتماد على قطاع واحد يعرض البلاد إلى خطر التقلبات الاقتصادية الشديدة نتيجة التقلبات في الإنتاج والأسعار في هذا القطاع الوحيد المستغل مما يشكل خطرا جسيما على هدوء واستقرار مجرى الحياة الاقتصادية، لذلك يجب على القائمين بأمر التنمية في البلاد، إحداث توازن في القطاعات وعدم الاعتماد على قطاع واحد كمصدر للدخل القومي كما هو الحال في الجزائر والتي تعتمد بشكل كبير على عائدات البترول، والبحث في إحياء قطاع الزراعة للوصول إلى الاكتفاء الذاتي ثم التصدير، كما لا ننسى قطاع الصناعة

[1] كامل بكري ،التنمية الاقتصادية ،الدار الجامعية الطبعة 01، بيروت ،لبنان، 1988 ص70 .

والذي يمثل إحدى معا لم التطور الاقتصادي كل هذا من أجل الوصول إلى تنمية اقتصادية شاملة، كما تهدف التنمية الاقتصادية إلى رفع مستوى حياة العمال تدريجيا عن طريق تلبية حاجيتهم الأساسية ويتضمن هذا الهدف مجموعة من النتائج كالآتي[1]:

- ✓ ضرورة رفع إنتاجية العمل دون أن يتم ذلك على حساب الاستخدام خاصة ونحن في بلد يتميز بمعدل تزايد سكاني هام.
- ✓ ضرورة التحكم في ميدان تنظيم النشاط الاقتصادي وخصوصا العلاقات المدينة بالريف كي تتحاشى الآثار السلبية للتصنيع والتحفيز.
- ✓ توجيه الاستثمارات أفضل توجيه للاستثمار الذي يشجع على إنتاج السلع المفيدة للفئات الشعبية سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

ثانيا: أهمية التنمية الاقتصادية

تتجلى أهمية التنمية الاقتصادية في العنصرين التاليين:

1- التنمية وسيلة لتقليص الفجوة الاقتصادية والتقنية بين الدول النامية والدول المتقدمة:

من أجل تقليص حدة الفجوة بين الدول النامية والدول المتقدمة يجب على الدول النامية تحقيق تنمية اقتصادية و اجتماعية للنهوض والتسيير بركب الدول المتقدمة وفي هذا الإطار لابد أن نشير إلى مجموعة من العوامل التي تساعد على حدة هذه الفجوة حيث يمكن حصرها في المجموعتين الاتيتين:

أ-مجموعة العوامل الاقتصادية:

تمس هذه العوامل الجانب الاقتصادي وهي تتمثل في:

-التبعية الاقتصادية للخارج.

-سيادة نمط الإنتاج الواحد.

-ضعف البنيان الصناعي والزراعي.

-نقص رؤوس الأموال.

-انتشار البطالة وخاصة البطالة المقنعة.

-انخفاض متوسط دخل الفرد ومستوى المعيشة.

-سوء إدارة المنشأة وعدم كفاءة الجهاز الحكومي

-استمرارية أزمة المديونية الخارجية.

-ضعف الجهاز المصرفي في تعبئة الادخار.

[1] كامل بكري ،مرجع سبق ذكره، ص77

ب-مجموعة العوامل غير اقتصادية:

تمس هذه العوامل الجانب غير اقتصادي وهي بدورها تتمثل في:

-الزيادة السكانية الهائلة.

-انخفاض المستوى التعليمي.

-ارتفاع نسبة الأمية.

وعليه يجب على البلدان النامية العمل على تجاوز هذه العوامل بنوعيها تدريجيا وذلك بتبني رؤية وإستراتيجية مدروسة وواضحة من أجل تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية لتضييق الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة.

2- التنمية أداة للاستقلال الاقتصادي:

إن التنمية الحقيقية لابد أن تقوم على الاستقلال الاقتصادي وليس على تبعيته، فحصول البلدان النامية على الاستقلال السياسي لا يعني القضاء على حالة التبعية خاصة في حالة ازدياد المشروعات التي تقيمها هذه الدول بعد الاستقلال والتي تحتاج فيها إلى التعامل التكنولوجي والمالي مع الدول المتقدمة، الأمر الذي يزيد ويعمق من روابط تبعية الدول النامية ومن أجل التخلص من هذه التبعية لابد من تغيير الهيكل الاقتصادي للدولة وذلك بإحداث تنمية حقيقية تعتمد على الذات باستغلال الموارد المتاحة في الدولة استغلالا صحيحا وكاملا[1].

المطلب الرابع: عناصر ومؤشرات التنمية الاقتصادية

من بين عناصر ومؤشرات التنمية الاقتصادية نذكر منها ما يلي:

أولا :عناصر التنمية الاقتصادية

تتطلب التنمية الاقتصادية موارد مختلفة منها الموارد الطبيعية والبشرية ورأس المال التكنولوجيا إذ أن الدول الأقل تطورا تحتاج فضلا عن هذه العناصر إلى تطوير مؤسسات داعمة للتنمية وتوفير الشروط الاجتماعية لذلك ومن الأمور الأخرى التي تتطلبها التنمية هي التأكد من جانب الطلب والعرض في الإنتاج وأن يكونا كافيين فمن بين هذه العناصر نذكر ما يلي[2]:

[1] زيروني مصطفى، النمو الاقتصادي واستراتيجيات التنمية حالة اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر, 2000 ،ص96.

[2] https://economiccorner.com. تاريخ الاطلاع على الموقع 2025/04/04.

1) **خلق الإطار لمناسب:**

يتواجد عدد من الشروط الهامة التي ينبغي أن تتوافر من أجل إنجاح استراتيجيات التنمية، والتي تكمن في تدعيم عمليات الاستقلال الاقتصادي والسياسي، من خلال تنفيذ تنظيم سياسي يعمل على جعل الشعب يتشارك في مختلف القرارات.

2) **إتاحة الاستثمارات:**

هناك تأثير قوي على عملية التنمية الاقتصادية من خلال المشاريع الاستثمارية، حيث ينبغي أن يكون معدل الاستثمار لا يقل عن المعدل الأردني حتى يتم توليد ديناميكية محددة تكون لديها قدرة كبيرة على التصدي لمختلف المشكلات التي تخص النمو الاقتصادي.

3) **التخلص من الاختلالات الهيكلية**

يعد عملية التصنيع من أهم أساسيات التنمية الاقتصادية حيث أن عملية التصنيع تساهم بصورة ملحوظة في تصحيح وتحسين كافة الاختلالات الهيكلية، حتى يتم تطور الإنتاج

4) **.تحديد الأسلوب الواضح في الوصول إلى مرحلة التنمية الاقتصادية**

حيث ينبغي أن يتم تبني واحدة من الاستراتيجيات الخاصة بعملية التنمية، بحيث يتم تحديد الإطار الذي سيتبعه المجتمع في الوصول إلى مرحلة التنمية الاقتصادية..

ثانيا :قياس التنمية الاقتصادية[1]:

تتنوع مقاييس التنمية ما بين اقتصادية واجتماعية، ومادية ولا مادية، وكمية ونوعية، ولا عجب في هذا التنوع بالنظر إلى التغير الإنساني الذي يتفاوت زمنيا ومكانيا هو الآخر، ومن ثم تتفاوت التنمية بشدة

من حيث :مفهومها وأهميتها ودرجة الحاجة إليها من منطقة لأخرى ومن مجتمع لآخر، كما تتعدد معايير قياسها بتعدد خصائصها ومقوماتها ومعوقاتها من دولة لأخرى، بمثل ما قد تتعدد في الدولة الواحدة على

حسب درجة التنمية المتطلبة.

فيما يتعلق بمقاييس التنمية، توجد أربع قضايا أساسية لوضع مؤشر للتنمية هي:

[1] أحمد محمد عبد العال، جغرافية التنمية...مفاهيم نظرية و أبعاد مكانية، ملخص ورقة بحثية، الملتقى الخامس للجغرافيين العرب، الكويت، 2009.

1. اختيار المتغيرات.
2. تقدير أهمية هذه المتغيرات.
3. وسيلة إيجاد مؤشر مركب.
4. فائدة هذا المؤشر وجدوى استخدامه.

وقد أدى الاعتماد على هذه المقاييس بالباحثين إلى إيجاد أربعة أبعاد للتنمية هي:

01-البعد التقني.

02-البعد الديموغرافي.

03-البعد الخاص بعلاقات الدخل والعلاقات الخارجية.

04-البعد الخاص بالدول الكبرى والدول الصغرى.

حيث تم ترتيب الدول على هذا المقياس ورسمت لها خرائط بناء على ذلك، لكن العديد من تلك المتغيرات كان مطولا ومكرار، ولذلك فإن المؤشرات الناتجة كانت معممة بدرجة كبيرة ومن الصعب تفسيرها.

بعدها اقترح الباحثون من مختلف النظم العلمية مؤشرات متنوعة للتنمية، وذلك في محاولة لإيجاد

مقياس ذا معنى، وتم الاتفاق على أن متغير الناتج القومي لكل شخص هو متغير مناسب وكاف للاستخدام، ولكنه يهمل بشدة العديد من جوانب التنمية المهمة، ولقد حاول كل باحث إيجاد مؤشر جديد يعكس آراء أوسع أو أعمق لمشكلة التنمية، ولكن لسوء الحظ كان لكل مقياس جوانب ينفرد بها، ولم يكن

لأي منها شمولية القياس.

الأدلة المركبة لقياس التنمية :

تم إعداد العديد من الدلة من جهات علمية ودولية وحتى مجلات مختصة لقياس التنمية، نذكر باختصار أهمها والأكثر انتشار وتداولا، وهي أعمال متفاوتة في المنهجية والاهتمام والتركيب كأمثلة عن الجهد الواسع المبذول في هذا الميدان.

01-دليل مستوى المعيشة.

02-دليل نوعية الحياة.

03-الدليل العام للتنمية.

04-دليل التنمية البشرية.

المبحث الثالث: انعكاسات الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية

هناك عدة علاقات وانعكاسات الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية ونذكر منها ما يلي:

المطلب الأول: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالناتج المحلي

أن من حجج المؤيدين للاستثمار الأجنبي المباشر انه يكون مكملا ومحفزا للاستثمار المحلي في البلد المضيف ويعد الاستثمار المحلي احدى دعائم النمو الاقتصادي لا سيما في البلدان النامية لما يؤدي اليه من زيادة طاقة البلد الانتاجية، وانه من الوسائل الفعالة في تغيير بنية الاقتصاد القومي لصالح تعديل الاختلالات الهيكلية فيه فضلا عن انه بزيادة حجمه يزيد معدل النمو الاقتصادي عبر زيادة القيمة المضافة والإنتاجية وتشغيل القوى العاملة وهناك عدد من المصطلحات المرادفة لمفهوم الاستثمار مثل تكوين رأس المال الثابت والتراكم الراس مالي لذا فان استخدام اي منها يقصد به الاستثمار المحلي [1].

يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر إضافة الى التراكم الرأسمالي داخل البلد المضيف من خلال زيادة عدد وقيمة المشاريع الإنتاجية وكذلك التجهيزات الرأسمالية ويؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تكوين رأس المال الكلي للبلد المضيف بطرق مختلفة ابتداء يمكن ان يزيد من الموارد المالية الكلية المتاحة لغرض الاستثمار ومن خلال ذلك ينمي تكوين رأس المال في البلد المضيف، وفي الوقت نفسه يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر التأثير على الاستثمار المحلي على نحو حركي بالطرق الاتية:[2].

- قد يشجع الاستثمار المحلي من خلال خلق فرص استثمارية جديدة للشركات المحلية في الصناعات القائدة وان يخفف الاختناقات (عنق الزجاجة) التي تواجه النمو الاقتصادي البنية الارتكازية الاساسية والعملات الاجنبية .

[1] عادل عبد الوهاب، التمويل الدولي، دار النشر والتوزيع، 1992, ص36.

[2] وديع شرايحة، دراسات في التنمية الاقتصادية، شفير وعكشة للطباعة والنشر، عمان، 1987، ص124.

- يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر ان يحفز الاستثمار المحلي من خلال آثار الروابط الصناعية مع الشركات المحلية، أي شراء المدخلات المصنوعة محليا من الشركات المحلية ويجهزها بالمداخلات الوسطية.
- ينقل الاستثمار الأجنبي المباشر بأسلوب المشاركة الخبرات التكنولوجية والإدارية والتسويقية للمستثمرة المحلي مما يوسع من خبراته وعقليته الاستثمارية وزيادة قدرته على إيجاد فرص الاستثمار الجيدة .
- يزيد الاستثمار الأجنبي المباشر من صادرات البلد المضيف، وهذا له اثر ايجابي على المدخرات المحلية والاستثمار المحلي .
- قد يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر شكلا ماديا كمعدات وآلات وتجهيزات تكنولوجية، والتي لا يمكن صناعتها محليا، وبالتالي فهي ضرورية لتكوين رأس المال المحلي في البلد النامي المضيف .

ومع ذلك، يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر ان يثبط الاستثمار المحلي فيما لو تنافست الشركات الاجنبية مع الشركات المحلية على استخدام الموارد المالية والمادية النادرة وكذلك على اسواق تصريف المنتج.

المطلب الثالث: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بميزان المدفوعات

المقصود بهذا الاثر هو حجم التغيرات التي تحصل في ميزان مدفوعات البلد المضيف نتيجة قيام الشركات متعددة الجنسيات بتحريك رؤوس الاموال للاستثمار الأجنبي المباشر، الاثر الأول: الذي يعكسه الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المضيفة يتمثل في تدفق رؤوس الاموال الاجنبية وزيادة رأس المال المادي، وينعكس ذلك ايجابيا على ميزان حساب رأس المال في حالة لجوء الشركات الى الحصول على العملة الوطنية مقابل بيع العملة الاجنبية الى القطاعات التي تنتج لإحلال الواردات، حيث تساهم في سد جزء من حاجة السوق المحلية وبالتالي يقلل من حجم الواردات مما يؤدي الى تحسين ميزان المدفوعات.[1]

[1] هناء عبد الغفار ، الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية الصين نموذجا، بغداد، 2002،ص13.

وكذلك يحدث التحسن في ميزان المدفوعات اذا ساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في توسيع حجم الصادرات الى دول العالم او من اعادة التصدير الى الدول مع العلم ان الشركات الاجنبية الداخلة الى اسواق التصدير ستحقق النجاح لا محالة لما تملكه هذه الشركات من سمعة راسخة بالجودة وموثوقية التوريد، كما تتوافر لها المعرفة بالأسواق العالمية.

يلاحظ في المراحل الاولى للاستثمار الأجنبي المباشر ارتفاع واردات السلع الرأسمالية التي تحتاجها الشركات الاجنبية ولكن عندما تبدا هذه الشركات بالإنتاج, فإنها ستقوم بسد حاجة السوق المحلية من السلع النهائية والسلع الأخرى, والتي كانت تستورد من قبل الدول المضيفة، وبالتالي ينخفض حجم الواردات وكذلك ان هذه الشركات ستقوم بتصدير الفائض عن حاجة السوق المحلية الى الخارج مما يؤدي الى زيادة حجم الصادرات في البلد المضيف ، اذا المحصلة النهائية هي زيادة في الصادرات تقابلها انخفاض الواردات وبالتالي تحسين ميزان المدفوعات[1].

المطلب الرابع: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالبنية الداخلية ونقل التكنولوجيا

ان احد اهم شروط التنمية الاقتصادية والاجتماعية هو التقدم التكنولوجي لكونه الشكل الأكثر أهمية للنمو الاقتصادي وزيادة الكفاءة الإنتاجية والتي تؤدي الى زيادة الإنتاج وبالتالي الدخل القومي بنسبة تفوق نسبة زيادة السكان مما يؤدي الى زيادة متوسط دخل الفرد الحقيقي .

وتعرف التكنولوجيا بانها التطبيق العملي للابتكارات والاختراعات العلمية في المجالات والأنشطة الاقتصادية ويتم النقل الدولي للتكنولوجيا بواسطة تطبيق تكنولوجيا ابتكرت أو تطورت في بلد معين من قبل هيئة أو مؤسسة أو وحدة اقتصادية في بلد آخر.[2]

يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر عبر الشركات متعددة الجنسية إحدى قنوات نقل التكنولوجيا حيث ان المواطن الأم للتكنولوجيا هي البلدان المتقدمة وتلك البلدان لا تسمح بانتقالها باي صورة كانت بل تضع عدة شروط على انتقالها ومن أهم تلك الشروط هي ان تكون البلدان المتقدمة شريكة في إدارة المشاريع التي تطبق بها التكنولوجيا، وهذا طبعا لا يتم خلال قيام تلك البلدان أو الشركات التابعة لها بالاستثمار المباشر في البلدان النامية .

[1] عمرو البيلي، خديجة الاعسر، دور الاستثمار الخاص المباشر في دعم القدرة التكنولوجية للبلاد العربية، مجلة شؤون عربية، العدد 79، القاهرة، 1997، ص121–122.

[2] دمكو عادل، الاستثمار الاجنبي المباشر، مركز المشروعات الدولية الخاصة, ص38–39.

يتم نقل التكنولوجيا بواسطة الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق تقديم حزمة كاملة تشمل نظم وأساليب التخطيط والتنظيم والإنتاج والتسويق والمعرفة الفنية ورأس المال ويترك نقل التكنولوجيا من خلال الشركات متعددة الجنسيات آثار جانبية على الاقتصاد اي جعل الاقتصاد ككل يستفيد من عملية نقل التكنولوجيا، حيث تقاس هذه الآثار بمدى استفادة الشركات المحلية من هذا النقل عن طريق العلاقة المتبادلة بين الشركات والشركات الأجنبية ، وهذا يتوقف على عاملين: الأول مدى استعداد الشركات الاجنبية لتكوين علاقات متبادلة مع الشركات المحلية، والثاني هو قدرة الشركات المحلية على استيعاب هذه التكنولوجيا، ان استفاد الشركات المحلية من التكنولوجيا التي تنقلها الشركات متعدية الجنسية ياخذ عدة اشكال: اما عن طريق المنافسة والمحاكاة التي تجبر الشركات المحلية على تحسين قدرتها التنافسية باستخدام التكنولوجيا الحديثة او توظيف عمال سبق ان عملوا لدى الشركات الأجنبية أو عن طريق علاقات الإنتاج[1].

السؤال الذي يطرح هنا هل ان الدول النامية ستحصل على فوائد التكنولوجيا بمجرد جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها؟ والجواب هو ان على الدول النامية لكي تجني ثمار التكنولوجية من الاستثمار الأجنبي عليها ان تضع عدة شروط وكذلك ان تقوم بعدة إصلاحات من أهمها :

-يجب أن يكون الاستثمار الأجنبي المباشر بأسلوب المشاركة بين الشركات المحلية والشركات الأجنبية أو بأسلوب الاقتناء حيث ان الاستثمار الأجنبي المباشر بأسلوب إنشاء مشروع جديد لا يسهم في نقل التكنولوجيا وخاصة منافسة قوية بين الشركات الام125 والمشروع الجديد فضلا عن أن المشاركة تسمح باكتساب الخبرات التكنولوجية .

-إقامة علاقات علمية بين الشركات الأجنبية وبين مراكز البحث العلمي والتطوير المحلية مما يؤدي الى اكتساب تلك المراكز لأحدث ما توصلت إليه الشركات العلمية من تكنولوجيا وأساليب بحثية وكذلك لأجل تكيف المنتج مع الأذواق والظروف المحلية .

-تحقيق مستوى عالي من التنمية البشرية من خلال زيادة عدد المتعاملين والذي ينعكس على توفير الأيدي العاملة المدربة أو الجاهزة للتدريب وتوفير المدراء الاكفاء .

[1] هيئة التخطيط الاقتصادي، تكوين راس المال الثابت الواقع والافاق حتى عام2000، دراسة رقم 215، وزارة التخطيط, 1987، ص2.

-خلق بيئه مشجعة لنقل التكنولوجيا من خلال حماية حقوق الملكية الفكرية والتي تساهم بمنع انتشار تلك التكنولوجيا بصورة غير مشروعة عن طريق النسخ وغيرها من الاساليب .

-الاتفاق مع الشركات الاجنبية الناقلة للتكنولوجيا على تشغيل العمالة المحلية ومن اجل تدريبها واكتسابها الخبرة الفنية .

ومن أهم أمثلة نجاح الدول النامية في الاستفادة من التكنولوجيا المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر جاءت ماليزيا في المقدمة حيث تشير إحدى الدراسات الى ان معظم الصادرات والسلع الصناعية هي من إنتاج الشركات متعددة الجنسيات، كما ان الصناعات الالكترونية هي من إنتاج تلك الشركات ويرجع هذا النجاح الى عدة أسباب من أهمها توفر الأيادي العاملة المدربة فنيا، والبيئة العلمية الحديثة، ونظام تعليمي متطور، وسياسة اقتصادية تعتمد على قاعدة التصدير والمنافسة في السوق العالمية، كما ان أهداف ماليزيا من تسهيل وتحفيز أنشطة الشركات متعددة الجنسيات كانت دعم تدفق التكنولوجيا عن طريق السماح للشركات المحلية بالدخول في هذه التقنية المتطورة عن طريق تعاقدات مع الشركات متعددة الجنسيات[1].

المطلب الخامس: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر ببعض المتغيرات الأخرى: سعر الصرف، الإنفاق العام، التضخم، سعر الفائدة

اولا: سعر الصرف

تنجذب الشركات متعددة الجنسية الى الدول التي يحدث فيها تخفيض للعملة المحلية، إذ تؤدي ملية تخفيض العملة الى تخفيض تكلفة الإنتاج والاستثمار اذا ما تمت مقارنتها بالتكاليف في البلد الام وهذا الامر يجعل الاستثمارات اكثر ربحية للمستثمر، اذ ان هذه الشركات تأخذ بعين الاعتبار التوقعات التي قد تحدث في المستقبل لاسعار الصرف والغرض من ذلك هو لتحديد التدفقات الاستثمارية اذ ان التقلبات التي تحدث في سعر الصرف تؤدي إلى تغير في ربحية المشاريع الاستثمارية في الدول المضيفة مقارنة مع البدائل الأخرى، حيث أن انخفاض قيمة العملة يقوم بتقليل تكاليف الإنتاج والاستثمار في البلدان المضيفة مقارنة بهذه التكاليف في البلد الام وهذا يؤدي الى جعل الاستثمار الأجنبي المباشر اكثر ربحية.

[1] هناء عبد الغفار، سبق ذكره, ص256.

ثانيا: الإنفاق العام

الفكر المالي تضمن العديد من التعاريف المختلفة للنفقات العامة، ولكن جميعها كانت تدور حول نفس العنصر التي تكون هذه النفقات، فقد عرفها البعض بانها عبارة عن المبالغ النقدية التي يقوم بدفعها احد الأشخاص من اجل الحصول على اشباع حاجة عامة ،أوهي عبارة عن الأموال والمبالغ التي تنفقها الحكومة بهدف تحقيق منافع عامة, ويعد الإنفاق من اهم أدوات السياسة المالية الذي له اثر كبير على

الاستثمار الأجنبي المباشر حيث يساعد الإنفاق على توفير بيئة استثمارية مناسبة من خلال الإنفاق على البنى التحتية الأساسية او الإنفاق على التطوير والتقدم التكنلوجي وغيرها من النفقات التي توفر بيئة استثماري، تسهم في جذب المستثمر الأجنبي، فالإنفاق على البنية التحتية كالطرق والجسور وشبكات المياه والصرف الصحي والكهرباء تسيل عمل المستثمرين الاجانب فضلا عن انها تخفض من تكاليف الإنتاج وبالتالي سيؤدي ذلك الى زيادة الأرباح.

العائدة من الاستثمار، كما يساعد الإنفاق على الابتكار والتقدم التكنلوجي من رفع كفاءة وفاعلية الإمكانات البشرية والمادة مما ينعكس عمى كفاءة العمليات الإنتاجية بشكل كبي، مما سيؤدي الى زيادة أرباح المشاريع وبالتالي زيادة الاستثمار الأجنبي.

ثالثا: التضخم

ان سلامة الأوضاع الاقتصادية وبالأخص النقدية والاستقرار فيها من الأمور المهمة والتي تساعد بشكل كبير على اتخاذ القرار المناسب للقيام بالمشاريع الاستثمارية، ومن مفاتيح هذه الاستقرار هو وجود معدلات تضخم مقبولة الامر الذي يعني وجود نسبة فوائد حقيقية تكون موجبة فضلا عن وجود علاقات صناعية جيدة وسعر صرف مستقر، وينظر المستثمر الأجنبي الى معدلات التضخم المنخفضة بانها أساس لبناء اقتصاد السوق، وذلك لأنه عندما يزيد معدل التضخم او يحدث تذبذب في أسعار الصرف فان ذلك سينعكس بشكل سلبي على مناخ البلد الاستثماري وكذلك على القرارات الاستثمارية، وقد تلجأ بعض الدول الى انتهاج سياسات نقدية انكماشية او توسعية حسب طبيعة الاختلال في الوضع الاقتصادي في البلد اذ يترتب على اتباع سياسة نقدية انكماشية الهدف منها علاج التضخم والعجز الحاصل في ميزان المدفوعات وارتفاع سعر الفائدة وهذا يؤدي الى حدوث انخفاض في الاستثمار اذ تؤكد النظرية الاقتصادية على انو توجد علاقة عكسية بين الطلب الاستثماري وسعر الفائدة نظرا لارتفاع في تكاليف الحصول على القروض وبالتالي تحدث زيادة في تكاليف المشاريع فضلا عن انخفاض هوامش الأرباح المتوقعة، وفي حالة اتباع سياسة نقدية توسعية بهدف زيادة الطلب الكلي فان الزيادة الحاصلة في عرض النقد ستؤدي

الى حدوث انخفاض في سعر الفائدة بالإضافة الى زيادة في حجم الائتمان الامر الذي سيشجع الاستثمار المحلي والاجنبي على حد سواء، كما ستؤدي هذا الزيادة توسع حجم السوق وزيادة الاستثمار والانتاج بسبب الزيادة في الطلب على السمع والخدمات وهذا يتوقف على المرونة في الجهاز الإنتاجي ومدى قدرته على الاستجابة لهذه الزيادة في الطلب الكلي والا سيؤدي ذلك الى حدوث التضخم.

رابعا :سعر الفائدة

حسب المفهوم الاقتصادي للاستثمار فنه توجد علاقة عكسية بين الاستثمار وسعر الفائدة، حيث يؤثر سعر الفائدة على تكلفة الفرصة البديلة للمشاريع الاستثمارية، فاذا كان المستثمر يستخدم ارصدته المالية فانه يتنازل عن الفائدة التي كان من الممكن ان يحصل عليها اذا قام باقراض ماله الى الغير بدلا من استثماره، اما اذا كان المستثمر قد اقترض لإقامة المشروع فان ذلك يؤثر بشكل مباشر على تكاليف المشروع الاستثماري، ومن المعروف ان سعر الفائدة يؤدي الى زيادة تكلفة الفرصة البديلة لأي مشروع فضلا عن تخفيضه لحوافز على القيام بهذا المشروع, ويعد سعر الفائدة من الأدوات المهمة لإدارة السياسة النقدية في أي اقتصاد، إذ يتم استخدامه من خلال التأثير على العرض النقدي ويكون الدور الأساسي لسعر الفائدة المساهمة في تخصيص امثل للموارد المالية المتاحة من المدخرات في مختلف الاستثمارات، وعند الحديث عن اثر أسعار الفائدة على الاستثمارات في الدول خاصة النامية منيا فيوجد العديد من الاختلافات بخصوص هذا الأثر فقد شاع بداية السبعينيات وحسب النظرية الكنزية بالإضافة الى

النظرية النيوكلاسيكية ان تخفيض سعر الفائدة سوف يشجع على الإنفاق الاستثماري، وقد تمت المطالبة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ضرورة تبني سياسات اصلاح تهدف الى إزالة تشوهات أسعار الفائدة كما تمت المناداة بتحرير القطاع المالي من خلال اتباع سياسات نقدية يتم العمل من خلالها على رفع سعر الفائدة الحقيقية الى قيم موجبة كان الهدف منها زيادة حجم الاستثمارات على اعتبار ان أسعار الفائدة ستؤدي الى تشجيع وزيادة المدخرات فضلا عن توظيف كفء للمدخرات القائم على أساس المنافسة التي يتم من خلالها سيادة الاستثمار الذي يكون اكثر كفاءة وربحية، وعلى المستوى التطبيقي فيلاحظ ان

سياسات أسعار الفائدة في البلدان النامية قد اسفرت على وجود نتائج مختلفة بين الباحثين حول الأثر الذي يتركه سعر الفائدة على حجم الاستثمار أي انه ليس هناك اتفاق عام لهذا الأثر على الاستثمارات الخاصة بصفة عامة والاستثمارات الأجنبية بصفة خاصة.

خلاصة الفصل:

تسعى كل دول العالم خلال السنوات الماضية على الاستثمار أجنبية المباشر من أجل توفير كل حاجياتها وزيادة في الاقتصاد إلا أن واقعها الاستثماري وحجم التدفقات الواردة له لم تكن بالمستوى المطلوب رغم امتلاكها لإمكانيات جيدة, وذلك لاهتمام الدول بكل أنواع الاستثمار المبار والغير المباشر وغيره بمختلف قطاعاتها التي ينال مكانة كبيرة دون القطاعات الأخرى التي لها أهمية كبيرة.

الفصل الثاني

دراسة حالة تطور الاستثمار الاجنبي المباشر واثره على بعض المتغيرات في الجزائر 2004-2023

تمهيد

يعتبر الاستثمار الاجنبي المباشر احد اهم الظواهر الاقتصادية في الاقتصاد العالمي المعاصر، وبالرغم من ظهوره منذ اواسط القرن 19 الى انه اخذ اهتمام كبيرا في العقود الثلاثة الاخيرة، وهذا راجع الى التغيرات الكبيرة التي حدثت في الاقتصاد العالمي، حيث اصبح الاستثمار الاجنبي المباشر يشكل احد اهم رؤوس الاموال التي شهدت تطورا كبيرا. ونظرا للدور الكبير الذي يلعبه في زيادة معدلات التشغيل والرفع من الانتاجية للاقتصاديات الوطنية. اصبحت الدول النامية تسعى للاستفادة او التمتع بتلك المزايا واستقطاب الاستثمارات الاجنبية وعليه: في دراساتنا هذه سنوضح اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على بعض المتغيرات من خلال ذكر او التطرق الى:

المبحث الاول: تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر

المبحث الثاني: تقييم مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر

المبحث الثالث اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على بعض المتغيرات

المبحث الأول: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر

في هذا المبحث سنتطرق إلى مبحثين هما تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر وستنطرق إلى مايلي:

المطلب الأول: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر من خلال الجدول سنبين تطور حجم التدفقات الأجنبية الواردة للجزائر خلال الفترة (2010 -2022)

الجدول رقم (01): تطور حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة(2010 -2022) .

السنوات	قيمة التدفقات الواردة	السنوات	قيمة التدفقات الواردة
2010	23012	2021	1211
2011	2581	2022	1997
2012	1499		
2013	1619		
2014	1507		
2015	-585		
2016	1636		
2017	1232		
2018	1466		
2019	1382		
2020	1125		

المصدر : الوحدة (مليون دولار)

تذبذب في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد حيث تأثرت الجزائر بتراجع تدفقات الاستثمارات الواردة على المستوى العالمي لم يظهر إلا عام 2010, حيث تراجعت تدفقات الاستثمارات الدولية المنتهجة نحو الجزائر بمعدل 16.44 ويسكن تفسير هذا الثأر المتأخر بالأولوية القصوى لهذه الاستثمارات لكونها تتسع بربحية عالية لاستثمارات في قطاع المحروقات، في حين عاد ارتفاع تدفق الاستثمار الأجنبي سنة2011 إلى 2850.35مليون دولار نظرا لتدهور الأوضاع الأمنية للدول العربية، وهو ما دفع بالمستثمين الأجانب إلى التوجه نحو الاقتصاد الجزائري كما يتوفر عليه من مناخ استثماري خصب مع توفر الاستقرار، لتصنف بذلك الجزائر في المرتبة الأولى لدول شمال إفريقيا خلال سنة 2011 .

غير إن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة عام 2012 عرفنا تراجعا بمعدل 41.89وهذا راجع لفرض قاعدة 51.49 على الاستثمارات الأجنبية ، تدابير قانون المالية التكميلي لسنة 2009, والتي تنص على إن للمستثمر الوطني الحق في الحصول على 51 على الأقل في أي مشروع مع[1]أي شريك أجنبي كما تم فرض الاستثمار المسند كوسيلة وحيدة للنفع بالإضافة إلى عدم إمكانية المستثمر الأجنبي في استرجاع رأس ماله إلا بعد 25 سنة من النشاط وإلغاء حق المستثمر الأجنبي في شراء العقار وقد أكد الخبير الاقتصادي ربيع صابري مدير المكتب الألماني الجزائري للدراسات الأبحاث الاقتصادية " أن المستثمرين الأجانب خاصة العرب منهم والذين كانوا يرغبون في استثمار أموال ضخمة في الجزائر على غرار شركة " إعمار والقدرة "وجرائد " تراجعوا وانسحبوا إلى بلدا ما بعد إقرار القوانين الجديدة للاستثمار المبنية على قاعدة (49/51).

[1] أسماء سي علي. تقييم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر دراسة تحليلية خلال الفترة (2002-2017 ص182-183.

وشهدت الجزائر في 2015 استثمارات أجنبية مباشرة سلبية قيمتها – 584 مليون دولار وذلك حسب تقديرات الانكتاد, وتمثل نحو 18 من إجمالي التدفقات السلبية التي شهدا الدول العربية خلال العام من إجمالي التدفقات السلبية التي شهدا الدول العربية خلال العام ويعود هذا التراجع إلى شراء الحكومة لحصة مسيطر في شركة جازي بقيمة 206 مليار دولار, كما يوضح الشكل نراجع التدفقات الرأسمالية المباشرة الواردة إلى الجزائر نسبة 22.19 من 1546 مليون دولار عام 2016 إلى 1203 مليون دولار عام2017.

وقد أظهر عام 2022 رصيدا استثنائيا فيما يتعلق بالاستثمارات الأجنبية في الجزائر بسبب عمليات سحب الاستثمارات الكبرى التي تمت في ذلك العام, وبعد أن استحوذت الدولة الجزائية عن طريق الصندوق الوطني لاستثمار على حصص شركة HOLINGVEONفي رأس المال (OMNIN OLGEIE TELECOM (OTA)و بلعب قيمة التحويلات المالية بموجب هذا البيع قرابة 682 مليون دولار, كما تعرضت هذه الشركة لعملية سحب أخرى من المساهمين TELECOM GLOBAL HOLDING بحوالي 68 مليون دولار أمريكي خلال نفس العام, وهكذا انتقلت صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية من 870 مليون دولار في عام 2021 إلى 91 مليون دولار في عام 2022 في ذلك القروض بين المؤسسات الأم وفروعها[1]

[1] بنك الجزائر، التقرير السنوي ، التطور الاقتصادي والنقدي, ص90.

الجدول رقم (02) تطور حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر إلى الجزائر خلال الفترة(2010-2022)

السنوات	قيمة التدفقات الصادرة	السنوات	قيمة التدفقات الصادرة
2010	220	2017	9-
2011	533	2018	880
2012	41-	2019	83
2013	268-	2020	16
2014	18-	2021	870
2015	103	2022	71
2016	46		

من إعداد الطليتين بالاعتماد على تقارير UNCTAD من 2010 إلى 2022

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا من الإحصائيات خلال فترة (2010 -2022 نستخلص أنه في 2011ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر مقارنة بسنة 2010 التي سجلت 220 ليرتفع إلى 233 مليون دولار ثم شهدت انخفاضا ملحوظا منذ سنة 2012 حتى 2014 لتشهد سنة 2014 قيمة سالبة على التوالي

41- ،268- ،18- ،وهذا في سنة 2015 ارتفعت قيمة التدفقات الصادرة وهذا راجع إلى إقرار الحكومة لقانون الاستثمار سنة 2014 الذي ينص بوجوب استثمار الأرباح غير خاضعة للضرائب، وقد شهدت الاستثمارات الصادرة نحو الخارج منذ فترة الدراسة إلى قيم تكون معدومة حيث فاقت أعلى قيمة سنة 2018 ب 880 مليون دولار .

المطلب الثاني: تقييم واقع المناخ الاستثمار في الجزائر

لقد تم تقييم المناخ الاستثمار في الجزائر من طرف هيئات ومنظمات دولية لعل اهمها تلك الصادرة عن بنك العالمي اذ تم تصنيفه عالميا في 2019 ضمن 190 دولة في المرتبة 157 , مع اعتبار عدم تسجيل تقدم كبير في المؤشرات المحددة لهذا المناخ تبقى تقديرات البنك العالمي سلبية على العموم وتتم عن عدم تسجيل تقدم ملموس وتغير جوهري في مسار الاستثمار رغم الوعود الالتزامات المقدمة من قبل الحكومات المتعاقبة, فترتيب الجزائر المتغير في تقرير 2020 مقارنة ب 2019 , حيث ظلت الجزائر في المرتبة 157 من مجموع 190 دولة, وتظل الجزائر متأخرة في الترتيب الاقليمي حيث جاءت مرتبة 14 عربيا فقط قيم الصندوق مناخ استثمار وفق المؤشرات تحدد المدى الجاذبية الدولة للاستثمار الاستثمار الاجنبي المباشر وذلك كما يلي :

مؤشر سهولة اداء الاعمال:

يبين لنا التقرير DOING BUSINESSتطور اداء الجزائر في ممارسة انشطة الاعمال وترتيبها عالميا من اصل 190 دوله من فتره 2015 2020وذلك كما يلي:

الجدول رقم (03): مؤشر سهولة اداء الاعمال خلال الفترة (2015 -2020)

مكونات والمؤشرات وهي كما يلي:

مكونات المؤشر	2015		2016		2017		2018		2019		2020	
	الرتبة	النقطة	الرتبة	النقطة	الرتبة	النقطة	الرتبة	النقطة	الرتبة	النقطة	الرتبة	النقطة
تجسيد المشروع	141	74.07	145	76.08	142	77.54	145	77.54	150	77.9	152	78
التعامل رخص مع البناء	127	65.72	122	64.05	77	58.93	164	58.89	117	64.6	121	65.3
الربط بالكهرباء	147	59.98	130	57.56	118	60.58	120	60.56	96	71.9	102	72.1
تسجيل الملكية	175	50.67	163	43.83	162	43.83	163	43.83	165	44.3	165	44.3
النظام المصرفي	171	10.0	175	10.0	175	10.0	177	10.0	180	10.0	181	10.0
النظام الجبائي	176	41.6	169	45.03	155	54.11	157	54.11	156	53.90	158	53.90
التجارة الحدود	131	64.21	106	55.49	178	24.15	181	24.15	173	38.40	172	38.40
تجسيد العقود	120	52.89	176	24.15	102	55.49	103	55.49	112	54.80	113	54.80

المصدر:https://data.albankaldawli.org/indicator/IC.BUS.EASE.XQ . تاريخ الاطاع 2025/05/20

مؤشر الشروع في الاعمال وتجسيد المشروع:

جاءت الجزائر في المرتبة 152 وفق هذا المؤشر، حيث يجتاز المستثمر او المتعامل 12 اجراء لبدء الشركة وتشغيلها بشكل قانوني, مقابل6 و5 في منطقه الشرق الاوسط وشمال افريقيا, بداية بالتسجيل المسبق او الابتدائي.

التعامل مع الرخص البناء: صنفت الجزائر في المرتبة 121 بعدد اجراءات تقدر ب 19 اجراء مقابل 15.7 لمنطقه الشرق الاوسط وشمال افريقيا, متوسط زمني يصل 131 يوما, وتقدر كلفة المرحله بنحو 6. 5% من قبل المستودع والوحدة.

مؤشر الربط الكهربائي: احتلت فيه الجزائر مرتبة 102 ب5 اجراءات و 84 يوما.

مؤشر تسجيل وتقييد الملكية: احتلت المرتبة 165 و 10 اجراءات بمتوسط 55 يوما.

مؤشر النظام المصرفي والبنكي: بشكل احدى الحلقات الاضعف المسار الاستثمار والاعمال, حيث صنفت الجزائر في الرتبة 181 في المؤشر الحصول على القروض

مؤشر 10من 100, كما احتلت 179 في مجال حماية المستثمرين الذين يمثلوا نسبة الاقالية بمؤشر 20 من 100.

مؤشر النظام الجبائي: ايضا يمثل نقطة ضعف, اذ صنفت الجزائر في المرتبة 158 , علما ان الضغط الجبائي في الجزائر يظل مرتفع نسبيا بقرابة اقتطاعات الاجراء نسبة تقدر بنحو 30% من اجمالي التحصيل الجبائي والضريبي.

مؤشر التجارة عبر الحدود: او التجارة الخارجية للسلع والبضائع او الخدمات فان تصنف الجزائر جاء ضمن المجموع 190 دولة في الرتبة 172 بمسارات معقدة في المجال التصدير.

مؤشر تنفيذ او تجسيد العقود: صنفت في المرتبة 113 , وفي المرتبة 81 في تسوية المنازعات او الوضعيات المعسرة وعموما فان تقييم المناخ الاستثمار وفق للمؤشرات الفرعية لسهولة اداء الاعمال داخل الجزائر لا يخدم القرارات الاستثمارية في جذب استثمارات اليها بالرغم من عديد الاصلاحات التي ما زلت متواضعة وغير مجدية مقارنة بالاهداف المسطرة وهو ما يبنيه شكل ادناه حيث حققت الجزائر المرتبة 134 سنه 2008 وذلك كاحسن ترتيب لها منذ ذلك الحين, ثم عادت تتراجع المرتبة 166 سنة2017 ,بالرغم اصلاحات القانون الاستثمار 16-09 لسنه 2016 ثم تسجيل المرتبه 157 في السنه 2018 و 2020.

مؤشر الشفافية: حسب منظمة الشفافية الدولية فان مؤشر الشفافية يتراوح ما بين الصفر والعشرة, حيث كلما اقترب المؤشر من الصفر يعني السيطرة الفساد بشكل كلي او بمعنى فساد جدا وكل ما اقترب المؤشر من العشره يعني خلو الادارة من الفساد وكما اطلقت

عليه النظيف جدا, فبما يخص ترتيب الجزائر عالميا بمدركات الفساد وفقا لتقرير منظمة شفافية الدولية يوضحه جدول التالي:

الجدول رقم (04): ترتيب الجزائر بمؤشر مدريكات الفساد حسب المنظمة الشفافية الدولية

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الترتيب	88	97	97	84	92	99	111	105	112
عدد الدول	113	146	158	163	180	180	180	178	176
المؤشر	2.6	2.7	2.8	3.1	3.0	3.2	2.8	2.9	2.9
السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الترتيب	105	94	100	88	108	112	106	106	104
عدد الدول	177	177	177	167	176	180	180	180	180
المؤشر	3.4	3.6	3.6	3.5	3.2	3.3	3.5	3.5	3.6

المصدر: فضلية بوطورة, تأثر ظاهر الفساد الاداري على حقوق الانسان والتنمية البشرية في الجزائر مع إشارة إلى اهم الوسائل القانونية لمكافحة, مجلة مركز حكم القانون ومكافحة الفساد, 2019, ص04.

توجد الجزائر حسب جدول اعلاه ضمن الدول التي بها حجم كبير من الفساد فهي تعتبر من البلدان المتاخرة في المجال الضمان الشفافية والحد من الفساد, فبعد البدء في البرامج التنموية التي جاءت بمشاريع الضخمة في سنه 2003 , تحصلت الجزائر على الدرجة السيئة مرتبة 88 من اصل 130 دولة, وهذا يعني تفشي الفساد في البلد, لتحسن المؤشر بشكل طفيف خلال 2004 الى 2006 ,وذلك رجع للاجراءات القانونية المتخذة من قبل

الحكومة الجزائرية والمتمثلة اصدار قانون رقم 06-01 المؤرخ في 20 فبراير 2006 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته,

كما بعد ذلك وتحديدا خلال فترة2006- 2008 , يرتفع المؤشر حيث تجاوز درجه 03, لتخرج بذلك الجزائر من قائمة السوداء التي تضم البلدان الاكثر فسادا في العالم, ولكن بعد ذلك وخلال 2019 -2011عدد القائمة من جديد, نتيجة انخفاض المؤشر الى اقل من 03 درجات, ثم ارتفع المؤشر في سنة 2012 الى 4.3 وبقي ختي خلال السنوات اللاحقة مستقرا في نفس المجال (3.2-3.6) وهو مؤشر ضعيف من اصل 10 درجات, وقد جاءت بترتيب 108 من مجموع 167 دول خلال سنة2016,

وبقيت على نفس الحال حلال سنة 2017 حيث رتبت في المرتبة112 من مجموع 180 دولة وبمؤشر 3.3 من أصل 10 , لينخفض ترتيبها سنتي 2018و2019 الى المرتبة 105و106 على توالي من نفس مجوع الدول لتصلإلى 104 سنة 2020 بمؤشر 3.6 وهذا تزامنا مع سياسة الدولة في محاربة الفساد وبداء الشفافية في المعاملات

المبحث الثاني: الاستثمار الاجنبي المباشر واهم المتغيرات التي يؤثر عليها

في هذا المبحث ستناول اهم المتغيرات وأثارها على الاستثمار الاجنبي المباشر

المطلب الأول: اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على البطالة والتضخم

حسب إحصائيات من 2004 الى 2024 بحسب المركز الوطني الجزائري للسجل البطالة والتضخم وتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر فإن عدد ونسبهما بـ% من اجمالي القوى العاملة الاقتصاديين تتراوح وتزداد وتتناقص كما في الجداول التالية :

أولا: اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على البطالة

ونجد الاقام والنسب التالية:

البطالة (% من إجمالي القوى العاملة)	الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات	السنوات	البطالة (% من إجمالي القوى العاملة)	الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات	لسنوات
10.2	1,502.21	2014	17.65	884.75	2004
11.2	-537.79	2015	15.3	1,156.00	2005
10.2	1,638.26	2016	12.3	1,841.00	2006
12.0	1,230.24	2017	13.8	1,686.74	2007
12.1	1,466.12	2018	11.3	2,638.61	2008
12.3	1,381.20	2019	10.2	2,746.93	2009
14.1	1,143.92	2020	10.0	2,300.37	2010
13.6	869.19	2021	10.0	2,571.24	2011
12.3	932.99	2022	11.0	1,500.40	2012
11.7	1,216.01	2023	9.8	1,691.89	2013

المصدر البنك العالمي

الشكل رقم (01): تطور الاستثمار الأجنبي والمباشر ومعدل البطالة في الجزائر في الفترة 2004-2023

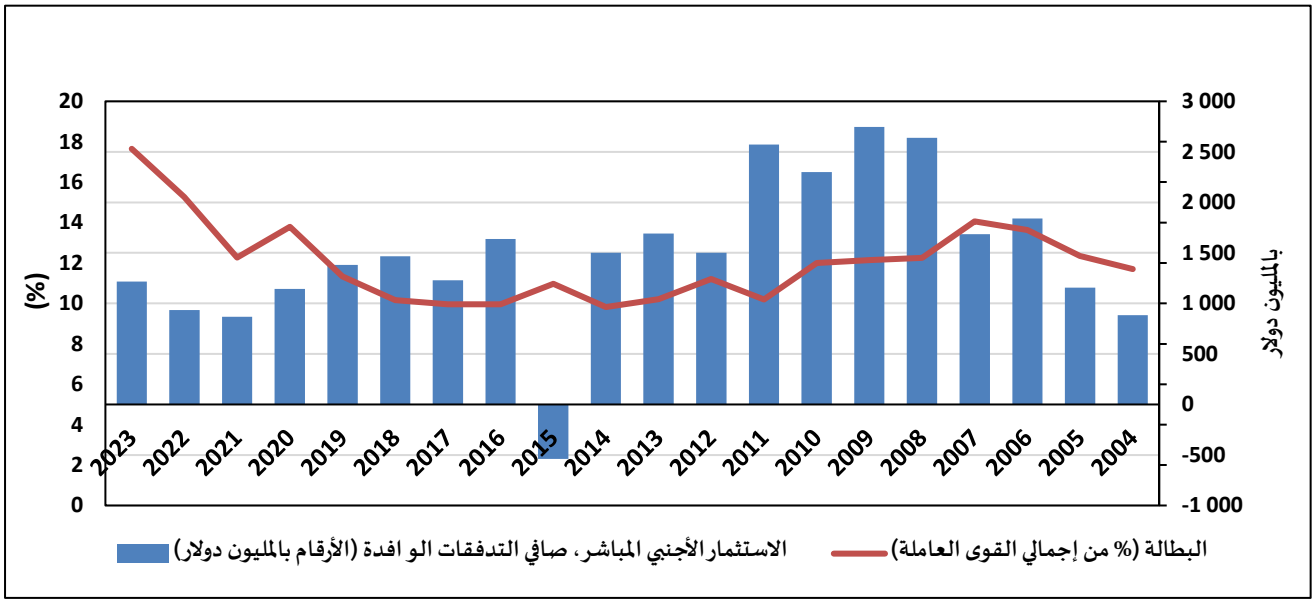

يلاحظ من الشكل (01) أن قيم معدلات البطالة السنوية قد شهدت تذبذبا خلال الفترة 2004 – 2023 التي تتراوح بشكل عام حول متوسط قدره 12.1%، غير أنه يمكن الحكم بانخفاض وتحسن معدل البطالة في فترة الدراسة بدليل أنه سجل أعلى قيمة له في سنة 2004 بـــ 17.7% لينخفض إلى 11.7% في نهاية الفترة، كما يمكن ملاحظة أن نسبة البطالة ارتفعت سنة 2007 إلى 13.8% بعد الانخفاض الكبير عن سنة بداية الفترة والذي يمكن تفسيره بتداعيات الأزمة المالية والاقتصادية والركود التي عرفه العالم في تلك السنة التي منها الانخفاض الحاد في أسعار البترول من 147 دولار إلى 35 دولار بين سنتي 2007 و 2009 وما تبعه من اختلالات في الموازنات العامة والموازين التجارية.

كما يمكن الملاحظة من خلال نفس الشكل أن معدل البطالة قد عرف ارتفاعا بين سنتي 2019 و2021 بعد الانخفاض المحقق في السنوات السابقة لها بالنظر إلى البرامج التنموية والاستثمارية المحققة من قبل الدولة، ويمكن تفسير هذا الارتفاع بتبعات تفشي جائحة كوفيد 19 على المناحي الاجتماعية والاقتصادية في جميع دول العالم التي من بينها الجزائر .

كما يمكن التسجيل من خلال الشكل (00) أن هناك علاقة عكسية بين تطور الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2004-2023، أي أنه كلما تطورت تدفقات الاستثمار الأجنبي بشكل إيجابي كلما ساهم ذلك في انخفاض معدلات البطالة، وهو ما يتفق ما الدراسات القياسية

في هذا المجال بالنظر إلى الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي في المشاركة في تنمية الاقتصاد[1] حسب الدراسة التالي اثبتت ذالك هاشم جمال,أثر الإستثمار الأجنبي المباشر في الحد من البطالة دراسة حالة الجزائر جامعة الجزائر3 .

ثانيا: اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التضخم

ويمكن ان نبينا هذه الإحصائيات كما يلي:

السنوات	الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة (الأرقام بالمليون دولار)	التضخم (% سنويا)	السنوات	الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة (الأرقام بالمليون دولار)	التضخم (% سنويا)
2004	884.75	9.32	2014	1,502.21	3.25
2005	1,156.00	9.27	2015	-537.79	8.89
2006	1,841.00	7.23	2016	1,638.26	4.52
2007	1,686.74	2.42	2017	1,230.24	3.91
2008	2,638.61	1.95	2018	1,466.12	5.74
2009	2,746.93	4.27	2019	1,381.20	4.86
2010	2,300.37	5.59	2020	1,143.92	3.68
2011	2,571.24	6.40	2021	869.19	2.31
2012	1,500.40	4.78	2022	932.99	1.38
2013	1,691.89	2.92	2023	1,216.01	3.96

المصدر البنك العالمي

[1] هاشم جمال,أثر الإستثمار الأجنبي المباشر في الحد من البطالة دراسة حالة الجزائر, مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية, العدد06, المجلد01, الوادي , ص 126.

الشكل رقم (02): تطور الاستثمار الأجنبي المباشر والتضخم في الجزائر في الفترة 2004-2023

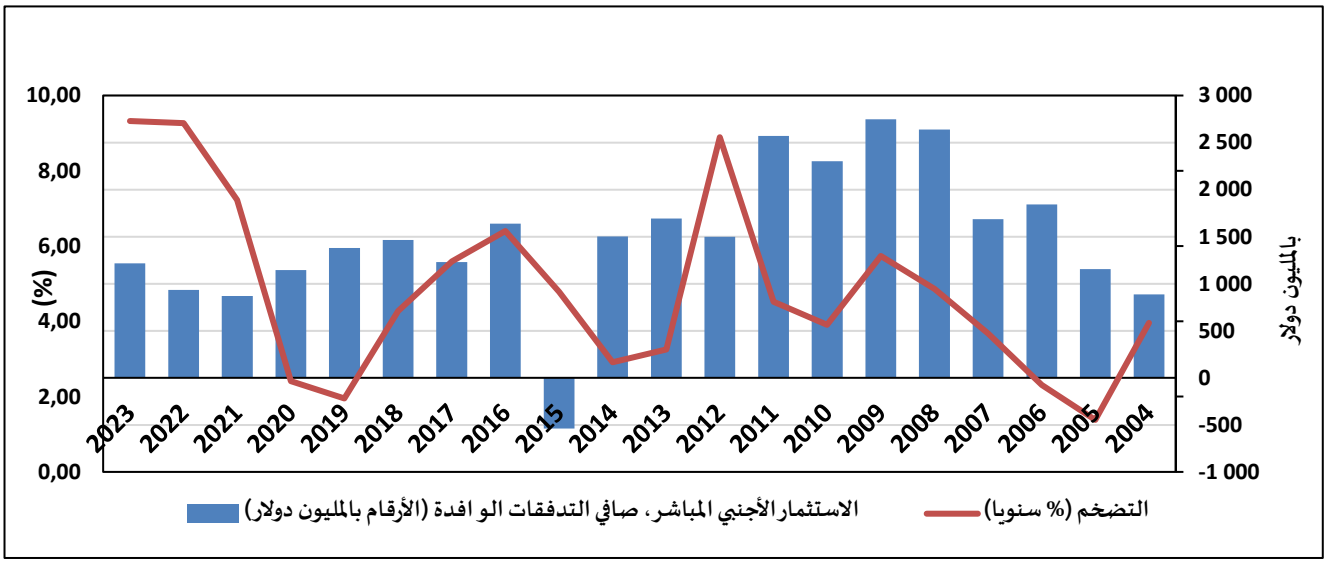

يُلاحظ من **خلال الشكل (02)** أن معدلات التضخم في الجزائر قد شهدت تقلبات واضحة خلال الفترة الممتدة من سنة 2004 إلى سنة 2023، حيث تراوحت هذه المعدلات بين أدنى نسبة مسجلة في سنة 2006 بـــ 2.42%، وأعلى نسبة تضخم بلغت ذروتها في سنة 2012 بمعدل 8.89%. ويُمكن تفسير هذا التذبذب بعدة عوامل اقتصادية داخلية وخارجية، أبرزها السياسات المالية والنقدية، أسعار النفط، تقلبات قيمة الدينار الجزائري، وتغيرات في حجم الواردات.

في بداية الفترة، لوحظ أن معدل التضخم عرف مستويات منخفضة نسبيًا، حيث سجل 3.58% سنة 2004، ثم انخفض إلى 1.59% سنة 2005، ليستقر عند 2.42% سنة 2006. هذا الانخفاض يمكن تفسيره باستقرار أسعار المواد الغذائية والطاقة نسبيًا خلال هذه المرحلة، إضافة إلى انتعاش طفيف في المؤشرات الاقتصادية نتيجة لتحسن أسعار النفط عالميًا .لكن ابتداءً من سنة 2007، بدأ التضخم في الارتفاع تدريجيًا، حيث سجل 3.65% ثم ارتفع إلى 4.90% سنة 2008، ما يعكس بداية الضغوط التضخمية المصاحبة لزيادة الإنفاق العمومي في إطار برامج التنمية التي أطلقتها الحكومة حينها. ورغم الأزمة المالية العالمية التي عصفت بالاقتصاد العالمي سنة 2008، استمرت معدلات التضخم في الارتفاع لتصل إلى 5.75% سنة 2009، وهو ما يمكن ربطه بتراجع قيمة الدينار وارتفاع تكاليف

الواردات في ظل انكماش الإنتاج المحلي .بلغ التضخم ذروته سنة 2012 بمعدل 8.89%، وهي السنة التي شهدت ضغوطاً مالية نتيجة ارتفاع حجم النفقات الحكومية، خاصة في مجال الأجور والدعم الاجتماعي، إلى جانب عوامل خارجية تمثلت في ارتفاع أسعار بعض المواد الأساسية في الأسواق العالمية. بعد هذه القفزة، بدأت معدلات التضخم في التراجع التدريجي، حيث انخفضت إلى 2.92% سنة 2015، مما يعكس بداية مرحلة من السيطرة النسبية على الأسعار بفضل جهود السياسة النقدية وتراجع نسبي في الطلب الداخلي .غير أن هذا الانخفاض لم يدم طويلاً، حيث عادت معدلات التضخم للارتفاع مرة أخرى في سنة 2016 بنسبة 6.40% نتيجة لانخفاض قيمة الدينار أمام العملات الأجنبية، وارتفاع تكاليف الاستيراد التي تمثل جزءاً كبيراً من احتياجات السوق المحلية، إضافة إلى تقليص الواردات في محاولة لتقليص العجز التجاري، ما أدى إلى ندرة بعض المواد وارتفاع أسعارها. بعد ذلك، استقر التضخم نسبيًا حول معدلات متوسطة، مسجلًا 5.59% سنة 2017، و4.27% سنة 2018، قبل أن يشهد انخفاضًا إلى 2.00% سنة 2020، وهو ما يعكس تباطؤ النشاط الاقتصادي بسبب تداعيات جائحة كوفيد-19 .مع انحسار الجائحة، بدأت الأسعار في الارتفاع مجدداً حيث سجل التضخم 3.87% سنة 2021، ثم بلغ 4.27% سنة 2023، نتيجة للضغوط التضخمية المرتبطة بتقلبات الأسواق العالمية، وارتفاع أسعار السلع والخدمات الأساسية، فضلاً عن استمرار ضعف الإنتاج الوطني في تغطية الطلب المحلي، مما يجعل السوق الوطنية عرضة لتأثيرات الأسعار الخارجية .وبناءً على ما سبق، يمكن القول إن معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة المدروسة اتسم بالتذبذب، حيث تأثر بعدة متغيرات محلية وعالمية، أهمها أسعار النفط، السياسة النقدية، قيمة العملة الوطنية، وحجم النفقات العمومية، بالإضافة إلى تأثيرات الأزمات العالمية مثل الأزمة المالية العالمية وجائحة كوفيد-19. كما يعكس هذا التذبذب مدى حساسية الاقتصاد الجزائري تجاه المتغيرات الخارجية في ظل اعتماده الكبير على الواردات ومحدودية التنوع في الإنتاج الوطني,

تُظهر العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وصافي التدفقات الوافدة (بالأعمدة الزرقاء) ومعدل التضخم (بالخط البرتقالي) في الجزائر خلال الفترة من 2004 إلى 2023، علاقة غير مستقرة وغير خطية. فبينما ترتفع قيمة الاستثمار الأجنبي في بعض السنوات التي يكون فيها التضخم منخفضاً، إلا أن هناك فترات أخرى يظهر فيها انخفاض في الاستثمارات رغم انخفاض التضخم أو العكس. وهذا

يدل على أن العلاقة بين المتغيرين لا تتبع نمطاً ثابتاً، وقد تتأثر بعوامل خارجية أخرى مثل البيئة الاقتصادية، والاستقرار السياسي، والسياسات الحكومية تجاه الاستثمار[1]. اثبتت هذه الدراسة المجلة تحت عنوان العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر وبعض المتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة 2003-2019, للدكتورة فايزة حسن مسجت الجشعمي السن

مطلب الثاني: اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على سعر الصرف وناتج المحلي

في هذا المطلب سنتناول اثار الاستثمار الاجنبي واثاره على متغيرين هما سعر الصرف ونمو الناتج المحلي وفيه:

أولا: اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على سعر الصرف

في هذا المطلب تطور الاستثمار الاجنبي المباشر وسعر صرف الدولار مقابل الدينار في الجزائر في فترة2004-2023 ونتائجه على الاستثمار .

[1] فايزة حسن مسجت الجشعمي, العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر وبعض المتغيرات الاقتصادية, المجلة09 العدد02, 2020, ص115-122

سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي	الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة (الأرقام بالمليون دولار)	السنوات	سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي	الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة (الأرقام بالمليون دولار)	السنوات
79.37	1,502.21	2014	135.84	884.75	2004
77.54	-537.79	2015	141.99	1,156.00	2005
72.94	1,638.26	2016	135.06	1,841.00	2006
74.39	1,230.24	2017	126.78	1,686.74	2007
72.65	1,466.12	2018	119.35	2,638.61	2008
64.58	1,381.20	2019	116.59	2,746.93	2009
69.29	1,143.92	2020	110.97	2,300.37	2010
72.65	869.19	2021	109.44	2,571.24	2011
73.28	932.99	2022	100.69	1,500.40	2012
72.06	1,216.01	2023	80.58	1,691.89	2013

المصدر البنك العالمي

الشكل رقم (03): تطور الاستثمار الأجنبي المباشر وسعر صرف الدولار مقابل الدينار الجزائري في الفترة 2004-2023

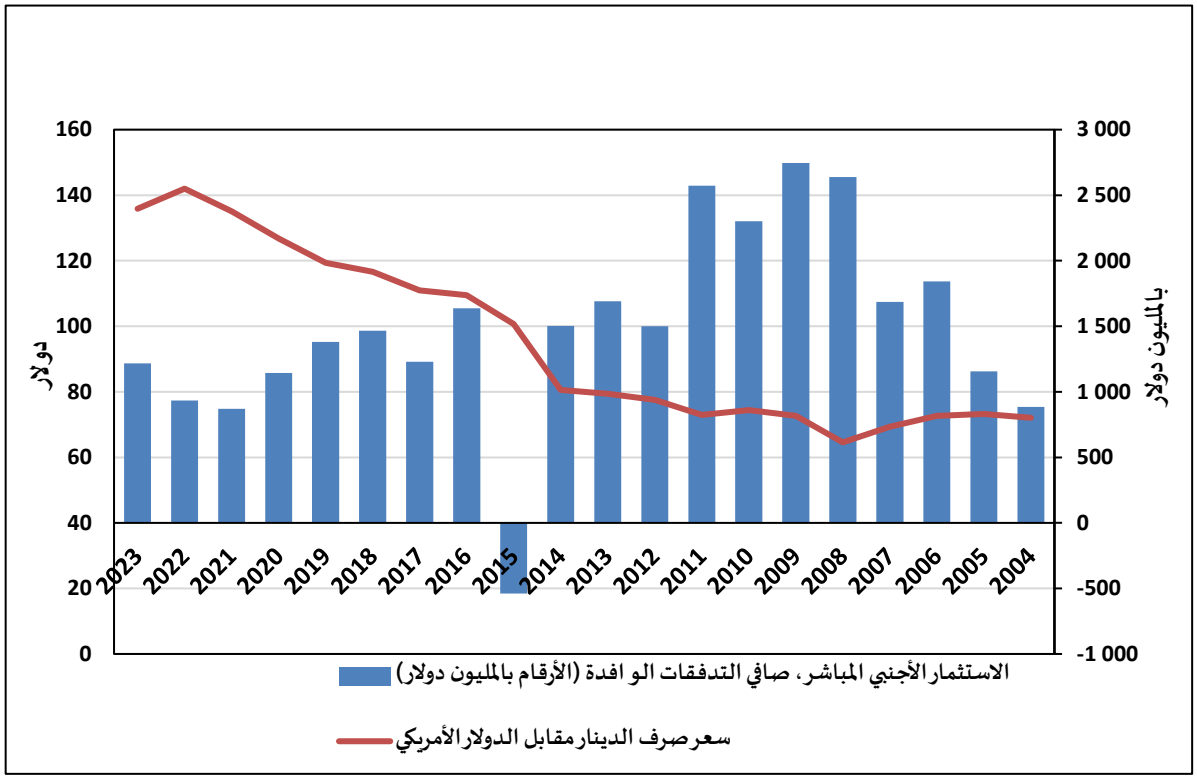

بلاعتماد على الشكل (03) الذي يوضح تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة الممتدة من 2004 إلى 2023، يلاحظ أن سعر الصرف قد شهد مساراً تصاعدياً واضحاً يعكس تراجعاً تدريجياً في قيمة العملة الوطنية مقابل الدولار الأمريكي.

فقد بدأ سعر الصرف عند مستوى يقارب 61.2 دينار للدولار سنة 2004، ليصل إلى حوالي 139.4 دينار للدولار في سنة 2023، وهو ما يمثل ارتفاعاً بنسبة تزيد عن 127% خلال فترة الدراسة. هذا التطور لا يمكن قراءته بمعزل عن السياقات الاقتصادية الداخلية والخارجية التي أثرت بشكل مباشر على الاقتصاد الجزائري وسوق الصرف .في البداية، يمكن ملاحظة أن الفترة الممتدة بين 2004 و2008 تميزت باستقرار نسبي في سعر الصرف، حيث لم يشهد تغييرات كبيرة، ما يعكس نوعاً من الاستقرار النقدي في تلك المرحلة، المدعوم أساساً بارتفاع أسعار النفط العالمية آنذاك. غير أن هذا الاستقرار بدأ يتزعزع مع حلول سنة 2009، حيث قفز سعر الصرف من 64.78 دينار إلى

119.35 دينار للدولار، مسجلاً بذلك زيادة تناهز 84%.ويُعزى هذا الارتفاع الحاد إلى تداعيات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، التي خلفت آثاراً اقتصادية واسعة، لا سيما انخفاض أسعار النفط من مستويات تفوق 140 دولار إلى حوالي 35 دولار للبرميل، وهو ما أثر سلباً على مداخيل الدولة الجزائرية من العملة الصعبة، وبالتالي زاد الضغط على سعر الصرف .

خلال العقد التالي، وخصوصاً بين سنتي 2014 و2016، تواصل تدهور سعر صرف الدينار مقابل الدولار، حيث انتقل من 89.66 دينار إلى 113.80 دينار، بزيادة بلغت نحو 26.9%. وقد تزامن ذلك مع انهيار أسعار النفط مجدداً، مما تسبب في تراجع احتياطات الجزائر من النقد الأجنبي، التي تعتبر المصدر الأساسي لدعم قيمة الدينار. هذا الوضع جعل السلطات النقدية أمام خيار صعب بين الحفاظ على الاستقرار المالي أو ترك سعر الصرف يعكس التوازنات الحقيقية للسوق .

أما في الفترة الأخيرة، وتحديداً من سنة 2020 إلى سنة 2023، فقد شهد سعر الصرف ارتفاعاً غير مسبوق، حيث انتقل من 69.29 دينار إلى 139.4 دينار، بنسبة ارتفاع تقارب 93.5% خلال ثلاث سنوات فقط. ويعود هذا التدهور الحاد إلى عدة عوامل متراكبة، أبرزها الانكماش الاقتصادي الناتج عن جائحة كوفيد-19، وتراجع الصادرات النفطية، وارتفاع معدلات التضخم العالمية، بالإضافة إلى تأخر تنويع الاقتصاد الوطني وتقليص الاعتماد على العائدات النفطية. كما لا يمكن تجاهل تأثير السياسات النقدية الدولية، لاسيما تشديد السياسة النقدية في الولايات المتحدة، التي أدت إلى ارتفاع قيمة الدولار عالمياً وزادت من الضغوط على العملات المحلية، ومنها الدينار الجزائري .

ختاماً، فإن تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار خلال الفترة المدروسة يعكس بشكل كبير هشاشة الاقتصاد الجزائري واعتماده المفرط على مداخيل المحروقات، حيث تبين أن كل أزمة في أسواق النفط كانت تتبعها تراجعات ملحوظة في قيمة العملة الوطنية. وعليه، فإن الحفاظ على استقرار سعر الصرف في المستقبل يتطلب تعزيز قاعدة الإنتاج الوطني وتنويع مصادر الدخل، بما يقلل من الاعتماد على العملة الصعبة ويعزز قدرة الدينار على الصمود أمام الأزمات الخارجية.

من خلال الشكل البياني الظاهر في الصورة، يتضح وجود علاقة بين تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة وسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة من 2004 إلى 2023.

يبدو أن هناك علاقة عكسية جزئياً بين المتغيرين؛ إذ أنه في الفترات التي ارتفع فيها سعر صرف الدينار (أي انخفاض قيمته أمام الدولار)، تراجعت غالباً الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والعكس صحيح في بعض الفترات. لكن العلاقة ليست منتظمة تماماً، مما يشير إلى وجود عوامل أخرى تؤثر على تدفق الاستثمارات إلى جانب سعر الصرف، مثل الاستقرار الاقتصادي والسياسي والسياسات الحكومية[1],ولقد اثبتتها بورنان بوزيد رزيق كمال , قياس اثر السعر الصرف والاستثمار الاجنبي المباشر على احتياطي الصرف الاجنبي في الجزائر خلال الفترة1990-2020 باستخدام النموذج ARDL, مجلة الاقتصاد.

ثانيا: اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي

سنتطرق الاحصائيات ونتائج الاستثمار الاجنبي المباشر على الناتج المحلى في سنوات التالية 2004-2023 كما يلي:

[1] بورنان بوزيد رزيق كمال , قياس اثر السعر الصرف والاستثمار الاجنبي المباشر على احتياطي الصرف الاجنبي في الجزائر خلال الفترة1990-2020 باستخدام النموذج ARDL, الجزائر3, المجلة13, العدد01, 2020, 86-89.

السنوات	الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة (الأرقام بالمليون دولار)	نمو إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)	السنوات	الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة (الأرقام بالمليون دولار)	نمو إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)
2004	884.75	4.5	2014	1,502.21	4.1
2005	1,156.00	5.4	2015	-537.79	3.2
2006	1,841.00	2.9	2016	1,638.26	3.9
2007	1,686.74	3.1	2017	1,230.24	1.5
2008	2,638.61	2.5	2018	1,466.12	1.4
2009	2,746.93	1.2	2019	1,381.20	0.9
2010	2,300.37	4.8	2020	1,143.92	-5.0
2011	2,571.24	3.0	2021	869.19	3.8
2012	1,500.40	2.4	2022	932.99	3.6
2013	1,691.89	2.6	2023	1,216.01	4.1

المصدر لبنك العالمي

الشكل رقم (04): تطور الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو الناتج المحلي في الجزائر في الفترة 2004-2023

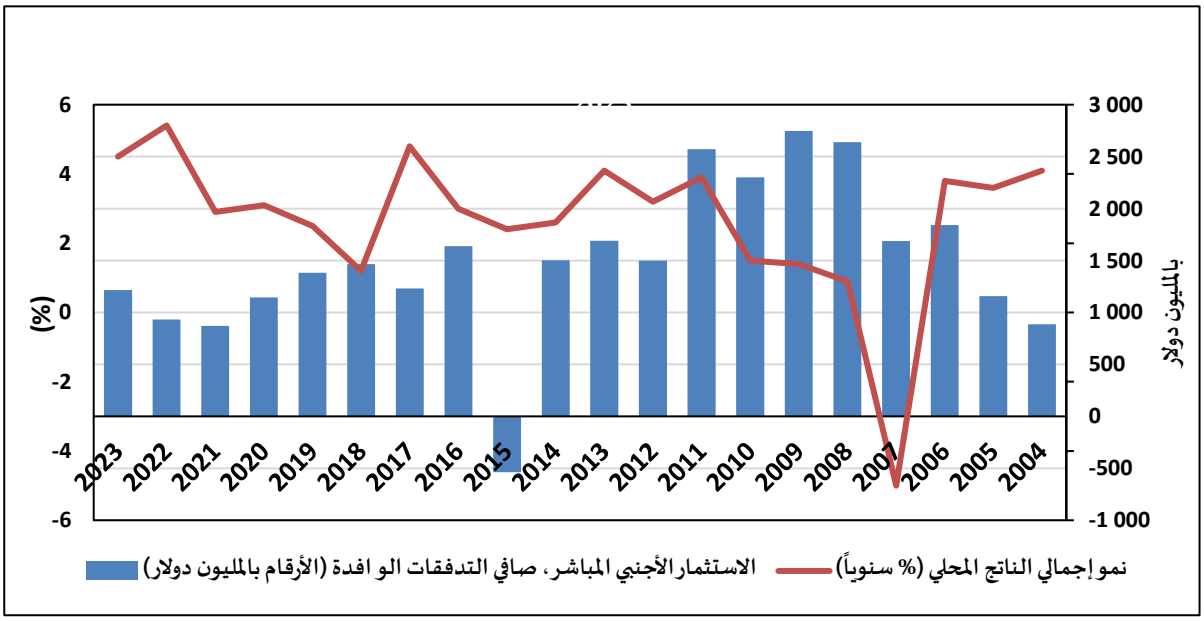

أظهر الشكل (04) تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2004 إلى سنة 2023، حيث يمكن ملاحظة وجود تذبذب واضح في معدلات النمو الاقتصادي، مما يعكس تأثر الاقتصاد الجزائري بعدّة عوامل داخلية وخارجية على مدار الفترة. فبداية، سجل الناتج المحلي نمواً بنسبة 5.2% سنة 2004، مدعوماً بارتفاع أسعار النفط في تلك الفترة، ما ساهم في تحقيق إيرادات قوية للدولة. إلا أن هذا النمو بدأ بالتراجع تدريجياً خلال السنوات اللاحقة، حيث سجل 1.4% فقط في سنة 2009، وهي أدنى نسبة في تلك المرحلة، نتيجة للأزمة المالية العالمية التي ضربت الاقتصاد العالمي، وأثّرت بشكل كبير على الاقتصادات الريعية المعتمدة على الصادرات الطاقوية، ومنها الجزائر .

بعد سنة 2009، عرف الاقتصاد نوعاً من التعافي، إذ ارتفعت نسبة النمو إلى 3.2% سنة 2010، ثم إلى 3.6% سنة 2011، ليبلغ ذروته في سنة 2014 بنسبة 3.8%. ويمكن ربط هذا التحسن النسبي بالاستقرار النسبي في أسعار الطاقة حينها، وكذا بتوسيع بعض المشاريع الهيكلية والتنموية في إطار برامج الدولة.

لكن ابتداء من سنة 2015، عاد النمو إلى التراجع، حيث سجل 3.3%، واستمر هذا التراجع إلى غاية سنة 2019 بنسبة 0.9% فقط، في ظل استمرار تراجع أسعار النفط عالمياً، وتزايد الضغوط المالية والهيكلية التي واجهها الاقتصاد الوطني .وجاءت سنة 2020 لتشهد أكبر انكماش اقتصادي في الفترة المدروسة، حيث سجل الناتج المحلي نسبة نمو سالبة بلغت -5.5%، نتيجة للتداعيات العنيفة لجائحة كوفيد-19، والتي تسببت في توقف عدد كبير من الأنشطة الاقتصادية، إضافة إلى تراجع الطلب العالمي على النفط وانخفاض أسعاره. لكن بالرغم من هذا التراجع الكبير، فإن الاقتصاد بدأ يظهر بوادر تعافٍ تدريجي خلال السنوات الثلاث اللاحقة، حيث ارتفع النمو إلى 3.1% في سنة

2021، ثم إلى 3.4% في 2022، ليبلغ 4.1% في سنة 2023، وهو ما يُعدّ مؤشراً إيجابياً يُعزى إلى إعادة فتح الاقتصاد العالمي، وعودة المشاريع الاستثمارية الكبرى، إضافة إلى تحسن أسعار المواد الطاقوية .

من خلال الشكل ذاته، يمكن الإشارة إلى وجود علاقة ارتباط إيجابية بين تطور الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو الناتج المحلي الإجمالي. فالفترات التي شهدت تدفقات قوية للاستثمار الأجنبي، مثل سنوات 2011 إلى 2014، تزامنت مع نسب نمو اقتصادي معتبرة، في حين أن تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال بعض السنوات، لاسيما ما بعد 2015، قد ترافق مع تباطؤ النمو الاقتصادي. هذا ما يدل على أن الاستثمار الأجنبي يلعب دوراً مهماً في تحريك عجلة الاقتصاد الوطني من خلال خلق فرص العمل، نقل التكنولوجيا، وتمويل المشاريع الاستراتيجية، وبالتالي المساهمة في رفع معدلات النمو وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة .

بناءً عليه، فإن تحليل تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر يبيّن بوضوح مدى تأثره بالظروف الدولية (مثل أسعار النفط والأزمات العالمية) والمحلية (كالتوجهات الاستثمارية والسياسات العمومية)، ويعكس الحاجة إلى تنويع الاقتصاد الجزائري وتقليص تبعيته لعائدات النفط من خلال تعزيز القطاعات الإنتاجية وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية النوعية.

من خلال الشكل (04)، [1]يمكن ملاحظة وجود علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2004-2023، حيث تظهر السنوات التي شهدت ارتفاعاً في تدفقات الاستثمار الأجنبي متزامنة غالباً مع ارتفاع

[1] مختار مراحي, دراسة قياسية للاثار التنموية للاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خلال فترة 1980الى 2023, مجلة الرسالة للدراسة والبحوث الانسانية, المجلة08, العدد04, 2024,ص533-540

في معدلات نمو الناتج المحلي، كما هو الحال في الفترة بين 2011 و2014. في المقابل، تراجع الاستثمار الأجنبي خلال بعض السنوات، خاصة بعد 2015، صاحبه انخفاض في معدلات النمو، مما يعكس الدور المحوري الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي في دعم النشاط الاقتصادي وتحفيز النمو، عبر تمويل المشاريع، خلق فرص العمل، وزيادة الإنتاج الوطني اثبتتها الدراسة مختار مراحي دراسة قياسية للاثار التنموية للاستثمار الاجنبي المباشر فيي الجزائر خلال فترة 1980الى 2023 مجلة الرسالة للدراسة والبحوث الإنسانية علوم الاقتصادية جامعة سوسة تونس 2024 .

خلاصة الفصل

يعتبر تطوّر الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2004-2023) مؤشراً مهماً على سعي الدولة لتحقيق التنمية الاقتصادية، من خلال جذب رؤوس الأموال الأجنبية وتوفير التمويل اللازم لدعم النمو. وقد عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر تذبذباً ملحوظاً خلال هذه الفترة، متأثرة بعوامل متعددة كأوضاع السوق العالمية، وتغيرات أسعار النفط، والإصلاحات القانونية والإدارية على المستوى المحلي. في المقابل، بقيت تدفقات الاستثمار الصادر من الجزائر محدودة، نتيجة لضعف انخراط الشركات الوطنية في الاقتصاد الدولي. كما أظهر تقييم مناخ الاستثمار وجود عراقيل هيكلية حالت دون استقطاب استثمارات أجنبية نوعية، رغم محاولات الإصلاح. أما على مستوى الأثر الاقتصادي، فقد ساهم الاستثمار الأجنبي المباشر بدرجات متفاوتة في خفض البطالة وتحفيز النمو، إلا أن دوره في مكافحة التضخم كان محدوداً، مما يؤكد الحاجة إلى تنويع الاستثمارات وتحسين البيئة الاستثمارية لضمان استفادة أكبر من هذا المورد التنموي.

خاتمة عامة

في الختام، يُعدّ الاستثمار الأجنبي المباشر أحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول، لا سيما النامية منها. فهو لا يقتصر فقط على تدفق رؤوس الأموال، بل يتعدى ذلك ليشمل نقل التكنولوجيا، وتوفير فرص العمل، وتعزيز الكفاءات المحلية، وتحسين الميزان التجاري من خلال زيادة الصادرات. كما يسهم في تحسين البنية التحتية وتطوير القطاعات الإنتاجية، مما يرفع من معدلات النمو الاقتصادي. ومع ذلك، فإن تحقيق الأثر الإيجابي المرجو من الاستثمار الأجنبي المباشر يتطلب وجود مناخ استثماري ملائم، يتمثل في الاستقرار السياسي والاقتصادي، والشفافية، وفعالية الأطر القانونية والمؤسسية. لذا، فإن السياسات الرشيدة والحوافز المدروسة تلعب دوراً محورياً في جذب الاستثمارات النوعية التي تساهم فعلياً في تحقيق تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة.

النتائج

1-الاستثمار الاجنبي المباشر يلعب دورا هاما في تحسين اقتصاد الدول المضيفة.

2-يعتبر الاستثمار الاجنبي المباشر احد اهم مصادر التمويل للدول.

3-استثمار الاجنبي المباشر في الجزائر يعتمد بشكل كبير على قطاع المحروقات.

4- تعمل الجزائر في الاونة الاخيرة على تشجيع الاستثمار الاجنبي من خلال القيام بتسهيلات واصلاحات في القوانين والاجراءات الادارية.

5- يعد الاستثمار الاجنبي المباشرالاداة المحركة والدافعة للتنمية الاقتصادية.

6- الاستثمار الاجنبي المباشر بحاجة الى محددات مختلفة ليعمل بصورة جيدة.

التوصيات

1-ضرورة تعديل السياسات الاقتصادية والقوانين والتشريعات لجذب الاستثمار الاجنبي مباشر.

2-توفير الظروف المناسبة و اللازمة لتشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر والاستفادة من امتيازاته.

3-تطوير البنية التحتية في كافة المجالات لانها هي المحرك الدافع للاستثمار المحلي وعامل مهم الاستقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر.

4-تنويع الاستثمار الاجنبي المباشر، وعدم الاعتماد على قطاع المحروقات فقط

5-الاستثمار في القطاع الانتاجي.

6-تأهيل واصلاح الادارة الجزائرية، وضرورة تجنب تعارض القوانين، مع توزيع الادوار وتوضيح الاختصاصات وتحديد الصلاحيات.

الاقترحات

1- تقييم فعالية السياسة النقدية في معالجة البطالة -دراسة قياسية لحالة الجزائر-

2- دور قناة سعر الصرف على عوائد الأسواق المالية الماليزية

3- تأثير جودة الخدمات البنكية على زيادة القدرة التنافسية بين البنوك الأجنبية

4- التنبؤ بأسعار البترول المورد الاساسي للجزائر

قائمة المراجع

الكتب:

1. أحمد محمد عبد العال، جغرافية التنمية..مفاهيم نظرية و أبعاد مكانية، ملخص ورقة بحثية، الملتقى الخامس للجغرافيين العرب، الكويت، 2009.
2. عادل عبد الوهاب، كتاب التمويل الدولي، دار النشر والتوزيع، 1992.
3. مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر ،الأردن،2007 .
4. موسى بودهان، القوانين الأساسية للإستثمار في الدول المغاربية، نصوص منقحة وفقا لأحداث تعديلاتية، الجزائر، دار مدني، 2006 .
5. معاوية أحمد حسين، الإستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الإقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الملتقى السنوي السابع عشر لجمعية الاقتصاد السعودية، الرياض، 2009 .
6. وديع شرايحة، دراسات في التنمية الاقتصادية، شفير وعكشة للطباعة والنشر، عمان، 1987.

الملتقيات:

1. دمكو عادل، الاستثمار الاجنبي المباشر، مركز المشروعات الدولية الخاصة.
2. هناء عبد الغفار ، الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية الصين نموذجا، بغداد، 2002.
3. هيئة التخطيط الاقتصادي، تكوين رأس المال الثابت الواقع والافاق حتى عام2000، دراسة رقم 215، وزارة التخطيط, 1987 .

المذكرات والرسائل العلمية:

1. زيروني مصطفى، النمو الاقتصادي واستراتيجيات التنمية حالة اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر,2000 .

2. شريط عابد وآخرون،الخلدونية في العلوم الاقتصادية،جامعة ابن خلدون، تيارت، العدد الأول، 2012 .

المجلات العلمية :

1. بورنان بوزيد رزيق كمال , قياس اثر السعر الصرف والاستثمار الاجنبي المباشر على اختياطي الصرف الاجنبي في الجزائر خلال الفترة1990–2020 باستخدام النموذج ARDL, الجزائر3, المجلة13, العدد01, 2020.
2. ختار مراحي, دراسة قياسية للاثار التنموية للاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خلال فترة 1980الى 2023, مجلة الرسالة للدراسة والبحوث الانسانية, المجلة08, العدد04, 2024.
3. خلفان حمد عيسى، إدارة الاستثمار والمحافظة المالية، الطبعة الأولى، مصر، 2016.
4. عبد اللطيف مصطفى، محمد بوزيان، أساسيات النظام المالي واقتصاديات الأسواق المالية، الطبعة 01، الجزائر، 2015 .
5. عمر هاشم محمد صدقة، ضمانات الاستثمارات الأجنبية في القانون الدولي، الطبعة 01، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007 .
6. كمال بكرى، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، الطبعة 01، 1988.
7. ماجد أحمد عطا الله، إدارة الاستثمار، الطبعة الأولى، الأردن ، 2011 .
8. عمرو البيلي، خديخة الاعسر، دور الاستثمار الخاص المباشر في دعم القدرة التكنولوجية للبلاد العربية، مجلة شؤون عربية، العدد 79، القاهرة، 1997.
9. محمد أحمد سويلم، افستثمارات الأجنبية في مجال العقارات، دراسات مقارنة بين القانون والفقه الإسلامي،الطبع الأولى، الاسكندرية، 2009 .
10. نعيمة العربي, مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية, مخبر أرس المال البشري والأداء، جامعة الجزائر , مجلد 08, عدد01, 2022 .

11. هاشم جمال,أثر الإستثمار الأجنبي المباشر في الحد من البطالة دراسة حالة الجزائر, مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية, العدد06, المجلد01, الوادي .
12. فايزة حسن مسجت الجشعمي, العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر وبعض المتغيرات الاقتصادية, المجلة09 العدد02, 2020,
13.

قاونين:

1. العدد 50 من الجريدة الرسمية القانون22 -18 المتعلق بالاستثمار.
2. المرسوم التشريعي رقم 12/93: المتعلق بترقة الاستثمار, العدد 64 من الجريدة الرسمية.

مراجع باللغة الاجنبية:

1.Ouserir Menouer , Revue des Refumes Economiques et Intégrations en Economique Mondiale opcit ,p5

مواقع الكترونية:

.https://economiccorner.com. تاريخ الاطلاع على الموقع 2025/04/04.

الملحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research

University Mohamed Boudiaf of M'sila
Vice-rectorate of 3rd Cycle Higher Eduction,
University Habilitation, Scientific Research
and Post-graduation Higher Education

جامعة "محمد بوضياف" المسيلة
نيابة مديرية الجامعة للتكوين العالي في الطور الثالث والتأهيل
الجامعي والبحث العلمي والتكوين العالي فيما بعد التدرج

تصريح شرفي

الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

(المرجع: ملحق القرار الوزاري رقم 933 المؤرخ في 2016/07/28 المتعلق بالوقاية ومحاربة السرقة العلمية)

أنا الممضي اسفله:

السيد (ة): رحماوي عبد السلام الصفة: (طالب، أستاذ باحث) طالب

المولود(ة) بتاريخ: 2009/10/31 في: بن سرور

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (و. ر. س.) رقم: 209201 2648 الصادرة بتاريخ: 2023/05/14 عن: محمد بوضياف

المسجل(ة) بكلية/ معهد: العلوم الاقتصادية والتجارية قسم: العلوم الاقتصادية

و المكلف بإنجاز أعمال بحث أطروحة دكتوراه، عنوانها: الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر مابين (2004-2023)

أصرح بشرفي أني اطلعت على كل مواد القرار الوزاري رقم 933 المؤرخ في 2016/07/28 و المتعلق بالوقاية ومحاربة السرقة العلمية، و ألتزم باحترامه بكل صرامة و بدون تحفظ و كما أني التزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية و النزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

ملاحظة: يمضي هذا التصريح عند تقدم المعني(ة) المكلف بالبحث العلمي و يوضع في ملف المعني.

حررت هذه الشهادة بتاريخ: 2025/06/19

توقيع المعني مع البصمة